

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٠/٢

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١١/١٠

م. د عباس فنجان صدام

جامعة البصرة - كلية التربية للبنات

المخلص :

مثل العامل الاقتصادي على مر العصور فاعلاً رئيساً في صياغة الاحداث التاريخية، فبالرغم من ان العالم شهد قضايا واحداث عدة، اختلفت اسبابها ونتائجها، الا ان القراءات الدقيقة، والتحليلات المحايدة، غالباً ما تتوصل الى ربط تلك الاحداث بالعوامل الاقتصادية، لاسيما الاحداث الكبرى ومنها الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) ، وما تلاها من أزمات واحداث دولية، ومن ثم فأن دراسة الجوانب والمؤثرات الاقتصادية، وربطها بالمتغيرات التي شهدتها العالم، تعد من الاهمية بمكان للوصول الى جزء كبير من الحقائق التاريخية ، من خلال دراسة الشخصيات المؤثرة في معالجة تلك الازمات، ولاسيما الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، الذي لعب دورا بارزا ومهما في ايجاد الحلول، ووضح المقترحات الفعالة للخروج من الازمة باقل الخسائر الممكنة لبلاده.

الكلمات المفتاحية: جون ما ينارد كينز , بريطانيا, الازمة الاقتصادية.

The role of John Maynard Keynes in addressing the economic situation in Britain during the global economic crisis 1929-1932

Dr. Abbas Finjan Saddam

University of Basrah - College of Education for Women

Abstract

The economic factor has been a major factor in shaping historical events throughout the ages. Although the world has witnessed several issues and events, with different causes and results, accurate readings and neutral analyses often lead to linking these events to economic factors, especially major events, including the global economic crisis (1929-1933) and the international crises and events that followed. Accordingly, studying the economic aspects and influences, and linking them to the variables witnessed by the world, is of great importance to reach a large part of the historical facts by studying the influential figures in dealing with these crises, especially the British economist John Maynard Keynes, who played a prominent and important role in finding solutions and

clarifying effective proposals to get out of the crisis with the least possible losses for his country.

Keywords: John Maynard Keynes, Britain, economic crisis.

المقدمة:

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات عدة ومستمرة، اذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانغلاق، وقد لازم النشاط الاقتصادي ازمت عدة هزت النظام الرأسمالي، الا ان ما يتفق عليه الاقتصاديون ان ازمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) كانت الاعمق والاقوى، اذ وصفت انها اعنف ازمة عرفتھا البشرية خلال القرن العشرين، ولذا عكف الاقتصاديون على ايجاد الحلول للخروج من تلك الازمة التي طالت اغلب دول العالم، ومن هؤلاء الاستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز الذي لعب دورا مهما في ادارة اقتصاد بلاده ابان الحرب العالمية الاولى، للخروج باقل الخسائر المالية والبشرية، ومارس كينز دوره بشكل رسمي (١٩٢٩-١٩٣٢) داخل اللجان الاقتصادية، ووزارة الخزانة البريطانية، للحفاظ على الاقتصاد البريطاني من الانهيار، وواصل مساعيه لمعالجة الازمة بالاتصال مع رئيس الادارة الامريكية ووزرائها لإيجاد الحلول الصحيحة والواقعية للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية العالمية .

ارتأى الباحث الخوض في غمار تلك الازمة من خلال شخصية الخبير الاقتصادي جون ماينارد كينز لفهم ماهية الازمت الاقتصادية، وسبل معالجتها بالتفصيل ، من خلال الحديث عن سياسات الدول لحلها ، قسم البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة بأهم المصادر ، اذ اعتمد الباحث على عدد من المصادر، اهمها مجلدات كينز المنشورة البالغ عددها ثلاثون مجلداً، أفاد الباحث من مجلد واحد منها ، الذي تتناول مدة البحث ، وتمكن من الحصول عليه من مكتبة جامعة كامبريدج البريطانية (Cambridge University Library) ، وعد هذا المجلد مرتكزاً اساسياً للمادة الوثائقية التي غطت مدة البحث ، اذ لا يمكن الاستغناء عنها، واعتمد البحث ايضاً على عدد من الرسائل والاطاريج الجامعية التي رفقته بمعلومات قيمة، ونظراً لمحدودية المعلومات الواردة في الكتب العربية ، فقد اعتمد الباحث بشكل كبير على الكتب الأجنبية التي تضمنت معلومات غزيرة ذات صلة بموضوع البحث، فضلا عن البحوث و الموسوعات الاجنبية.

المبحث الاول: جهوده في معالجة انعكاسات الازمة الاقتصادية على بريطانيا ١٩٢٩-١٩٣٠

تعد ازمة الكساد العالمي (الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩)^(١) نقطة تحول مهمة في الفكر الاقتصادي، اذ عجزت المدارس الاقتصادية الكلاسيكية آنذاك عن ايجاد تفسير لأسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم، او ايجاد حل ملائم لها ، من خلال السياسات

العامّة لإنعاش الإنتاج والتوظيف، مما أدى الى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة بزعامة الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) (٢) ، وهي المدرسة الكينزية(٣).

لمع نجم كينز خلال حقبة بين الحربين العالميتين (١٩١٨-١٩٣٩)، بعد معالجته المستمرة للمشكلات الاقتصادية التي مرت بها بريطانيا خلال تلك المدة، بعد انهيار سوق الاوراق المالية في نيويورك (الكساد العظيم) في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٩ ، وامتداد الازمة الى اوربا والعالم. وتعود أسباب هذه الازمة الاقتصادية الى النهضة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى، فضلا عن انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل عام، وأسواق أوروبا بشكل خاص، ثم انغلاق الأسواق أمام الصادرات الأمريكية، بحجة عودة المصانع الأوروبية إلى الإنتاج ، بعد استقرار الأوضاع السياسية في أوروبا(٤)، إذ إن المصانع الأوروبية قد عادت الى العمل، وأخذت تنتج ليس لسد الحاجات المحلية فحسب بل لسد حاجات الأسواق العالمية، رافق ذلك انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج، وبسبب عدم تمكن الادارة الأمريكية من تأمين الأسواق الخارجية لبضائعها من جهة، واستمرار الإنتاج الأمريكي بالنسب نفسها من جهة ثانية، انخفضت أسعار السلع بشكل ملحوظ(٥).

تفشّت الازمة الاقتصادية بسرعة في بريطانيا ، نتيجةً لتوقف الولايات المتحدة عن تقديم المزيد من القروض إلى الدول الصناعية التي انهكتها سنوات الحرب العالمية الاولى، الامر الذي دفعها إلى مواجهة الازمة ، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة بشأن سداد مدفوعات القروض من الأرباح(٦) ، وتأثرت بريطانيا مثل الدول بالازمة الاقتصادية فتدهور قطاعها الاقتصادي ، بسبب انخفاض الطلب على صادراتها المختلفة، وانخفاض الإنتاج الزراعي ، مما أدى الى تقلص الأراضي المزروعة(٧).

نتيجةً لما سبق ، بدأ جون كينز وبعض الاقتصاديين البريطانيين البحث للخروج من الازمة ، واول ما فكر به كينز هو اذا لم تجد الانظمة الرأسمالية حلول لمعالجة البطالة الجماعية فقد يتحول النظام الاقتصادي الى نظام نقدي شيوعي(٨) ، او فاشي(٩) ، ودعا في مؤتمر صحفي عام ١٩٢٩ الى احياء فكرة تشغيل العاطلين في المشاريع التي تمويلها الحكومة ، وأكد أن تخفيض مدفوعات الإغاثة الحكومية للعمال العاطلين عن العمل ، وزيادة الإيرادات الضريبية على التجار سيعوضان تكلفة تلك المشاريع(١٠).

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

وعلى وفق ذلك ، تأثر كينز بشكل مباشر بالكساد العالمي بطريقتين: الاولى بدد الكساد ايمانه بقوة السياسة النقدية لبريطانيا، وبالرغم من توافر النقود بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني عام ١٩٢٩، الا ان معدلات التعافي كانت ضعيفة جداً، اما الطريقة الثانية التي اثرت في كينز ابان الازمة الاقتصادية العالمية هي تحويل تركيزه من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية ، فقد كانت اشكالية النظرية الكينزية التي نادى بها كينز ابان الحرب العالمية الاولى هي جمود الاقتصاد مع وجود مبالغة في تقييم سعر الصرف ، اما الاجور والاسعار في الولايات المتحدة فكانت اكثر مرونة من نظيرتها في بريطانيا، وكان القطاع الامريكي اصغر بكثير ، ومع ذلك كان انهيار العملة اشد وطأة، فحفزت الاحداث في الولايات المتحدة الامريكية كينز على التفكير بصورة اعم واشمل في المشكلة الاقتصادية في بلاده ، بعد الازمة الاقتصادية العالمية^(١١).

شدد كينز باستمرار على تفضيل السياسة النقدية المعتمدة على معيار الذهب، ووصف بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements) ^(١٢) عام ١٩٢٩ أنه نواة لسلطة العملة فوق الوطنية ^(١٣) ، اذ رأى كينز أن الانهيار الاقتصادي يرجع جزئياً إلى ارتفاع أسعار الفائدة المفرطة في الولايات المتحدة الامريكية، بعد ما قامت الاخيرة بسحب الذهب من جميع البلدان الاوروبية، مما تسبب في "انكماش الائتمان في كل مكان" ^(١٤).

وهكذا يتضح ان كينز كان يرى ان احد الاسباب المهمة التي قادت الى الازمة الاقتصادية العالمية هي السياسة المالية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في سنوات الحرب العالمية الاولى والمدة اللاحقة لها ، اذ كثفت من صادراتها الى القارة الاوروبية، فضلاً عن استيفائها الديون مع فوائدها ، مما ادى الى حدوث مشكلة في رصيد الدول من الذهب ، وفي الوقت نفسه ادى الى انكماش الائتمان المالي^(١٥).

وابان تلك الاحداث ، كان كينز عائداً من تشارلستون الى كامبريدج (Cambridge) ^(١٦) ، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، اذ اتصل به الاقتصادي البريطاني أوزوالد فالك (Oswald Falk) على الهاتف، يطلب منه المساعدة في كتابة مقال قصير لصحيفة نيويورك إيفينغ (New York Evening) ، حول الازمة ، استجاب كينز لطلبه ، واستغرق نصف ساعة في كتابتها ، وخمسة وعشرين دقيقة املاها له عبر الهاتف ^(١٧)، اذ أثبتت نبوءة كينز الهاتفية عواقب انهيار وول ستريت أنها صحيحة ، لأنه اعتقد ان نسب البطالة في بريطانيا سترتفع ، نتيجة لارتفاع الاسعار ؛ الا ان كينز تطلع إلى انخفاض قيمة العملة في المستقبل وستكون حتماً في مصلحة التجارة في جميع أنحاء العالم، مع انخفاض أسعار الفائدة على الصادرات والواردات،

التي تمكن المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم من العودة مرة أخرى للاستثمار , فضلاً عن استقرار أسعار السلع^(١٨).

الا ان تلك التوقعات لم تتحقق, لان انهيار وول ستريت تسبب في حدوث أكبر كساد عالمي على الإطلاق, مما أدى الى انهيار أسعار الجملة نهاية تشرين الثاني ١٩٢٩ , وارتفاع أسعار الفائدة مع انخفاض رؤوس الاموال, وكانت تلك الأحداث بمثابة زعزعة لأيمان كينز بفاعلية السياسة النقدية التي كان يؤمن بها خلال مدة الركود^(١٩).

وفي الاول من كانون الاول عام ١٩٢٩ اكد كينز على أن الخطر الذي يواجه الولايات المتحدة ليس التضخم , بل الانكماش, وانه ستكون هناك صعوبة في العثور على منفذ للاستثمارات الضخمة للأموال القادمة, لاسيما إذا قاومت البنوك المركزية ميل معدل الفائدة إلى الانخفاض^(٢٠), واعتقد كينز أن الركود كان مرجحاً إذا لم تتغير السياسة, وان أسعار الأسهم المتضخمة في وول ستريت كانت مؤشراً غير دقيق لإجمالي الركود, ومن ثم فإنه عزا الركود في المقام الأول إلى التأثيرات على الاستثمار لمدة طويلة من اسعار الفائدة المرتفعة التي سبقت انهيار سوق الأوراق المالية , وثانياً إلى الانهيار نفسه^(٢١).

ومن جانب اخر, وبما ان كينز يعد خبيراً اقتصادياً معروفاً آنذاك, وبسبب حاجة بريطانيا الى عقله الاقتصادي ابان الازمة الاقتصادية العالمية, تم تعيينه عضواً في لجنة ماكميلان للتمويل والصناعة (The Macmillan Committee on Finance and Industry) في ٢٥ كانون الاول ١٩٢٩ وفي الوقت نفسه عينه رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald)^(٢٢) عضواً في المجلس الاستشاري الاقتصادي (The Economic Advisory Council), وقد صمم ماكدونالد على ضم كينز في عضوية تلك اللجان, لإعطاء مظهر له كونه شخصية اقتصادية اثبتت جدارتها في وزارة الخزانة خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨), وبالمقابل منحت لجنتي ماكميلان والمجلس الاستشاري الاقتصادي كينز الوصول المباشر إلى الرأي الداخلي الذي حُرِمَ منه منذ أوائل العشرينيات على وجه التحديد , اذ اعطي فرصة لمواجهة وزارة الخزانة وبنك إنجلترا على منوال واحد , وأن يناقش قضيته أمام كبار رجال الأعمال والمصرفيين وموظفي الخدمة المدنية والاقتصاديين, وبذلك فاز كينز بفرصة جديدة للتعامل مع الازمة الاقتصادية , من خلال عضويته في تلك اللجان الانفة الذكر^(٢٣).

ومن جانب اخر ركز كينز على إجراءات لجنة ماكميلان, لإعداد التقارير اللازمة لحل الازمة بمشاركة اعضاءها, فضلاً عن ذلك, أمضى خمس جلسات للمدة من ١ شباط الى ايار ١٩٣٠ لتحديد الخطوط العريضة لأفكاره الخاصة حول السياسة المالية لبريطانيا, وقد أذهل

عرضه اللجنة من خلال حساب طريقة عمل سعر الصرف المصرفي بموجب معيار الذهب، فقد كان يرى ان الميزة الكبرى لقيمتها أنها تصرف في وقت واحد لتصحيح الخلل في التوازن الخارجي والمحلي في بلد ما^(٢٤). ولكن كان هناك تأثير لم يكن مفهوماً جيداً، وهو انه لا يمكن تخفيض التكاليف المحلية إلا من خلال دفع عوامل أقل مقابل جهودهم بوساطة خفض الأرباح أو الأجور^(٢٥). وكانت القوة المباشرة الوحيدة لسعر البنك هي تقليل الأرباح عبر زيادة تكلفة الاقتراض، ومن ثم لا توجد وسيلة أخرى يخفض بها البنك الأسعار إلا من خلال زيادة نسب البطالة، ومن ثم يجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة، ويزيد من قدرة بريطانيا على الاستثمار في الخارج، مما يمكن من خفض سعر الفائدة، واستعادة التوظيف الكامل للعمالة^(٢٦).

وبعد قراءة دقيقة للأوضاع الاقتصادية في بريطانيا والعالم وضع كينز قائمة من المعالجات التي بدأ يدافع عنها أمام اللجنة في اليوم الثالث لشهادته في ٢٨ شباط ١٩٣٠، اذ بدأ باستبعاد تخفيض قيمة العملة، وكان النوع الثاني من العلاج يكمن في التخفيض المتفق عليه لمستوى الدخل النقدي في بريطانيا، ويشمل ذلك جميع الأجور، والمرتببات، والمكافآت من كل نوع، على ان تكون متوازنة إلى حد كبير من خلال الانخفاض الناتج في تكلفة المعيشة. اما العلاج الثالث فتضمن تخفيف ضرائب معينة على أرباب العمل، وركز العلاج الرابع على خفض تكاليف الإنتاج من خلال الترشيح، لأنه يؤدي -من وجه نظره- إلى زيادة الكفاءة على المدى الطويل، بينما تضمن العلاج الخامس، الحماية، كونه يعطي راحة مباشرة لمجتمع الأعمال، من خلال رفع الأسعار بتكاليف الإنتاج غير المتغيرة^(٢٧).

أكد كينز ان التجارة الحرة تعد جزءاً من تحديد سياسة سعر الصرف، اذ افترض مسبقاً نظاماً مرناً يتم فيه توزيع العمالة دائماً بما يتماشى مع الميزة النسبية، ومع ذلك، بمجرد كسر هذا الرابط في السلسلة تنهار حجة التجارة الحرة بأكملها، اذ كان من الأفضل لبريطانيا أن تنتج سيارات بمحركات بطريقة غير فعالة تحت الحماية على ألا تنتج شيئاً على الإطلاق. لم يكن كينز مستعداً بعد لتطبيق الحماية علناً، لأنه كان يخشى اي شكل من الحماية كسياسة طويلة الأجل، لان الأمر كان أشبه بـ "تعاطي المخدرات": بمجرد وضع التعريفات " لن تحصل عليها مرة أخرى أبداً"، وكان علاجه السادس، الذي أجله إلى الجلسة الرابعة التي عقدت في ٦ اذار ١٩٣٠ يتضمن الاستثمار العام الممول بالقروض، وكانت وجهة نظر الخزنة القائلة أن الاستثمار الإضافي سيكون على حساب الاستثمار في تلك المدة^(٢٨).

تجاهل كينز التمييز بين الادخار والاستثمار، اذ رأى ان الاستثمار في المنزل ليس بطلالة يجب معالجتها، وأن الإنفاق العام الممول بقرض سوف يعتمد على المدخرات التي تم

استثمارها بالفعل ، وجادل كينز أن الإنفاق الجديد سيخلق بحد ذاته مدخراً لسداد القروض الى النصف من الادخار على الإعانات ، والنصف الآخر من استعادة "الأرباح العادية" ، تخلص بعد ذلك من اعتراض وزارة الخزانة أنه كان من الصعب العثور على فرص استثمارية جديدة جذابة بما فيه الكفاية. إذا تم تحديد معدل الفائدة من خلال سياسة سعر البنك عند (٥%)، فمن الصحيح أن الاستثمارات التي تجلب (٤%) غير منتجة ، ولكن ذلك ليس الخيار الحقيقي، قد يكون الخيار بين استثمار (١٠٠) جنيه إسترليني بنسبة ٤ في المائة وخسارة (١٠٠) جنيه إسترليني ؛ لذا فإن الاستثمار الجديد الذي يدر (٤%)، أو في حالات خاصة (٣%) ، سيكون على الصعيد الوطني الأفضل على البطالة ، وخسارة الأعمال^(٢٩).

كان العلاج السابع لكينز ، الذي قدمه في ٧ اذار، هو السياسة المنسقة بين البنوك المركزية الرائدة في العالم ، ليس فقط لمنع المزيد من الانخفاض في الأسعار الدولية ، ولكن أيضاً لرفع الأسعار إلى التكافؤ مع المستوى الدولي للدخل المالي ، ومع المستوى الدولي من تكاليف الإنتاج النقدية ، بعبارة أخرى ، كان الانكماش مشكلة عالمية ، نتجت عن العودة إلى معيار الذهب في العديد من البلدان التي تسببت في مشكلة انخفاض أسعار السلع الأساسية، وكان المؤشر مشكلة نقص الطلب، بدلاً من الإفراط في الاستثمار، وتنمية رأس المال في جميع أنحاء العالم بشكل عام ، وميل نظام الاحتياطي الفيدرالي إلى أن تهيمن عليه الاعتبارات المحلية. وفي ملاحظاته الختامية اشار كينز الى الكساد العالمي، واكد على انه من الواضح أن أوروبا على منحدر هبوط لدورة ائتمان دولية، وإن شدة المشكلة تكمن في تأثير الكساد على جميع المشاكل المحلية السابقة، فقبل عام أو عامين كانت مشاكل بريطانيا محلية قبل كل شيء بالدرجة الاساس ، ولكن بعد الانهيار الاقتصادي اصبحت دولية^(٣٠).

عدت شهادة كينز الخاصة لمدة تسع ساعات أمام لجنة ماكميلان " أداءً رائعاً فكرياً وأسلوبياً " لم تؤثر فقط بشكل كبير على مستمعيها فحسب، بل تم الاعتراف به فوراً بوصفه خبيراً اقتصادياً مهماً من الدرجة الأولى من جانب بنك إنكلترا ومسؤولي الخزانة ، لكن هذا لا يعني أن كينز نجح في تقديم اقتراحاته بل اجبر من البنك والخزانة على إعادة النظر في موقفه^(٣١) .

الا ان كينز اصر على موقفه السابق وناقش في اذار ١٩٣٠، بأن الركود العالمي يتطلب علاجاً دولياً، وسيكون أفضل أمل في قيادة بريطانيا للنهوض الاقتصادي من خلال بقائها على معيار الذهب ، وحث كينز على وضع تعرفه جمركية على الإيرادات الكبيرة لتحديد مخاطر التوسع. وبحلول اب ١٩٣٠ ، رأى كينز أن تخفيض قيمة العملة البريطانية أمر لا مفر منه، واقترح تشكيل اتحاد نقدي قائم في الإمبراطورية، وتخفيض قيمة العملة، وكان البديل الوحيد هو

أن تقوم الولايات المتحدة وفرنسا بالتصرف "بشكل أقل أنانية في تجميع الذهب" ، وإلغاء ديون الحرب والتعويضات على بريطانيا ، وعكس الانكماش الدولي من خلال الأموال الرخيصة والأشغال العامة في كل مكان ، وفي ١٠ ايلول ١٩٣٠ ، اعتقد كينز أن بريطانيا فقدت قوة المبادرة الدولية للتعامل مع الكساد العالمي، ولذا اقترح على الحكومة تخفيض قيمة العملة ، وتقييد الواردات بشكل كبير^(٣٢). ففي ٢١ ايلول ١٩٣٠، خرجت بريطانيا من معيار الذهب، وانخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، ووضح كينز في مقالاته بالشأن ذاته إن خروج بريطانيا أعطى الصناعة الحرية التي تحتاج إليها ، واصبحت حرة التصرف في سياستها الاقتصادية، واضاف أن مسألة العملة أصبحت في تلك المدة أكثر إلحاحاً من مسألة الحماية ، وعادت فرصة القيادة البريطانية من جديد، ومن جانب اخر أتاح وضع سياسة عملة دولية سليمة فرصاً هائلة للقيادة من جانب بريطانيا ، فضلاً عن ان هذه القيادة البريطانية للجنيه الإسترليني ستعيد بناء السيادة المالية للندن على أساس ثابت^(٣٣).

تبعاً لذلك، وضع كينز خطاً لإعادة توزيع أو توليد سيولة دولية جديدة بوصفها وسيلة من وسائل مواجهة الانكماش الدولي مع استمرار الكساد ، وكان يتطلع إلى عقد مؤتمر اقتصادي عالمي لطرح مثل هذه الخطط وتطبيقها، وكانت مستوحاة من فكر الاقتصادي هوبير هندرسون (Henderson Hubert)^(٣٤) ، وتضمن المخطط ان تقوم هيئة دولية - بنك التسويات الدولية ، أو مؤسسة جديدة - "بطباعة شهادات الذهب بمبلغ على سبيل المثال (٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار)، ل يتم معاملتها "كمكافئ قانوني للذهب لجميع الأغراض التعاقدية والنقدية ، وستكون أوراق الذهب متاحة كأموال احتياطية للبنوك المركزية، مقابل سندات الذهب لحكوماتهم ، بما يتناسب مع المتطلبات العادية لاحتياطيات الذهب، وهذا التوزيع الأكثر اعتدالاً للاحتياطيات [النقدية] العالمية من شأنه أن يسهل استقرار الصرف ، و التخفيف المتزامن للضرائب، وزيادة إنفاق القروض في العديد من البلدان المختلفة اللازمة لاستعادة الرخاء ، وإلغاء العوائق غير الطبيعية على التجارة الدولية^(٣٥).

استمر كينز في عمله كعضو في المجلس الاستشاري الاقتصادي لتجاوز الازمة الاقتصادية العالمية بإقل الخسائر، اذ حاول إقناع المصرفيين ، وموظفي الخدمة المدنية والاقتصاديين بإعادة التفكير في مبادئهم ، وكان لديه فرصة لإقناع الحكومة بفعل شيء ما، واجتمع ذلك المجلس مرة واحدة في ٢٤ ايلول ١٩٣٠ وكان رئيس الوزراء ماكدونالد رئيساً له ، وسرعان ما أدرك كينز أنه عاد إلى العمل الرسمي، اذ كان لا يحب الاتصال باجتماعات اللجان التي لا يمكنه القيام بأي عمل فيها ، وتم إضعاف المجلس بشكل أكبر، بسبب نجاح وزير

الخبزاة آنذاك فيليب سنودين (Viscount Snowden) (٣٦) في عرقله مختلف خطوط التحقيق, من خلال تفضيله لآراء رجال الأعمال على آراء الاقتصاديين , بصفته رجل أعمال , لذا حث كينز ماكدونالد على تشكيل لجنة صغيرة من الاقتصاديين, ليضعوا خط اقتصادي بحلول نهاية تشرين الاول من العام نفسه , وتم ذلك بالفعل, اذ شكلت لجنة برئاسة كينز في ٢٤ ايلول ١٩٣٠ وعضوية عدد من الاقتصاديين (٣٧).

اجتمعت اللجنة لأول مرة في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٠ وأصبح هذا الاجتماع بمثابة انتصاراً محدوداً , ولكنه مهم من - وجهة نظر الاقتصاديين- بسبب الضرر الذي عانت منه الحكومة بعد استقالة أوزوالد موسلي (Oswald Mosley) (٣٨) في ١٩ ايار ١٩٣٠ والذي هاجم في خطاب استقالته ليس فقط سياسة التقاعس عن العمل, ولكن أيضًا الآلية المؤسسية للتعامل مع البطالة . عزز ذلك الخطاب موقف ماكدونالد ضد سنودين , الذي شكل لجنة من الوزراء للتعامل مع البطالة , برئاسة الاقتصادي عن حزب العمال البريطاني جيه إتش توماس (G. H. Thomas). وعلى الرغم من اعتراضات وزارة الخزانة , تم توفير المزيد من الأموال لإنفاق السلطة المحلية على الأشغال العامة, وكانت النصيحة التي طلبها ماكدونالد من لجنة الاقتصاديين في مجموعة دول شرق إفريقيا تمثل تحديًا مباشرًا آخر لرقابة الخزانة, التي أعطت كينز أفضل فرصة منذ الحرب لتغيير مسار اتجاه السياسة الاقتصادية. و قدم كينز قائمة قصيرة بالأسئلة متكونة من جزئين للاجتماع الثاني للجنة يوم ١١ تشرين الاول ١٩٣٠ , سأل من خلالها زملائه عن البطالة والأسعار والأجور الحقيقية لزيادة الاستثمار (في الداخل والخارج), أو التعرف الجمركية , أو تخفيض الأجور المالية البريطانية. في الجزء الثاني من استبيانها , طلب منهم تقدير ما مقدار الارتفاع الشديد (بترتيب الحجم) (أ) والأجور الحقيقية , (ب) الأجور المالية على المستوى الحالي للأسعار العالمية (٣٩).

وفي ٢٦ و ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٠ اجتمع الاقتصاديين من اعضاء اللجنة في منزل احد اعضائها , في مدينة شورتلاند (Shortland), لمناقشة ضعف الاقتصاد البريطاني بعد الازمة , وسرعان ما وجدوا أنفسهم في خلاف, من الناحية النظرية , كان يجب أن يكون محور (كينز - هندرسون), هو المحور الذي يدور عليه كل شيء, ولكن , كما أشار احد الاعضاء المدعو دالتون , إن الجانب الإيجابي لهندرسون قد تضاعف منذ تعيينه كسكرتير مشترك للمجلس الاستشاري الاقتصادي, اذ كان هندرسون هو الاقتصادي المفضل لدى ماكدونالد, فقد كان الاخير يحب أن يسيطر على وزير الخزانة من خلال تشكيل لجان , واعتقد هندرسون أيضًا أن

الركود قد قلص بشكل كبير مجال المناورة الوطنية، وحملت التجارب غير التقليدية مخاطر اقتصادية وسياسية أعلى^(٤٠).

وضح هندرسون انه نظرًا للكساد العالمي ، كان من المحتمل أن ترتفع تكلفة ميزانية مخططات الأشغال العامة، اذ أصبحت المشاريع الممولة تدريجيًا أقل ربحاً - الحدايق والملاعب - وتوقع العمل على فرض ضرائب أعلى ، وستكون بعد ذلك في الحلقة المفرغة التي تتطلب برنامجاً أكبر ، إما التخلي عن السياسة برمتها أو مواجهة ذعر حقيقي - الهروب من الجنيه _ ، وفي رده على استبيان كينز في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٠ أكد هندرسون أنه من الخطأ تماماً في ظل تلك الظروف الشروع في أي شيء ، فإنه يشك فيما إذا كان أي شيء محسوباً بشكل واضح ، ولقد فضل تعريفات الإيرادات وميزان المدفوعات والأغراض الوقائية ، لكنها لم تكن بديلاً عن خفض الأجور المالية ، على الرغم من أنها قد تجعل التخفيض المطلوب أقل، وازداد أيضاً انه يجب الاهتمام بمسألة البطالة التي كانت ظاهرة جديدة أساساً ، وتؤثر على كل من تنقل العمالة وتوازن الميزانية ، ومن ثم خلق حلقة مفرغة جديدة في تاريخ الدورة المالية^(٤١).

ومن جانب اخر كان آرثر بيغو (Arthur Pigou)^(٤٢)، أستاذ الاقتصاد السياسي في كامبردج ، وكبير الاقتصاديين في اللجنة، يكره المناقشة الشفوية للموضوعات الاقتصادية، ولكن أسلوب بيغو في الاقتصاد هو ما اعترض عليه كينز بشكل رئيسي، اذ كتب إليه في ٥ كانون الاول ١٩٣٠ (ينشأ من الشك حول ما إذا كانت طريقة التجريد التي من خلالها تتعامل أولاً مع المشاكل من حيث اقتصاد المقايضة ، ثم في مرحلة لاحقة. الاعتبارات النقدية ، هي وسيلة مشروعة للنهج في التعامل مع مشكلة قصيرة المدة من هذا النوع ، تكون خصائصها ، أو قد تكون ، متشابهة بشكل ميؤوس منه مع السمات الناشئة عن العوامل النقدية)، نظرًا لأن النظرية العامة كانت ثورة منهجية ، فقد كانت موجهة أساساً ضد اسلوب بيغو للتحليل الاقتصادي، ورداً على استبيان كينز، أوضح بيغو ان مشكلة البطالة من حيث التحولات في الطلب غير المصحوبة بالتحولات في الأشخاص ، تاركًا المكافآت الحقيقية لأقسام العمل الموزعة بشكل خاطئ ، فضلاً عن ذلك ، فإن انخفاض الأسعار بعد العودة إلى الذهب ، دون تعويض بوساطة التخفيضات في الأجور النقدية ، قد ترك الأجور الحقيقية قبل إجمالي الطلب الحقيقي على العمالة، وقد شجعت الإعانات على جمود الأموال في الأجور في مواجهة التحولات في الطلب وانخفاض الأسعار ، واقترح بيغو أنه إذا كانت الأجور المالية مرنة تمامًا فلن تكون هناك مشكلة في البطالة، ومثل كينز ، افترض بيغو أن الأجور ثابتة على المدى القصير، ومن ثم قد يؤدي الاستثمار العام إلى زيادة التوظيف، إذا يخدم أصحاب الأجور في عدم المطالبة بزيادات

في الأجور المالية تعادل زيادات الأسعار, وانه شأن التعريفه أن تزيد التوظيف بقدر ما تزيل التشاؤم أو تخلق أخطاء التفاؤل في أذهان رجال الأعمال, وأشار بيغو الى انه يمكن أن يؤثر على الأحداث الحقيقية فقط , إذا تعرض العمال ورجال الأعمال لـ "وهم المال" ^(٤٣).

كان أكثر خصوم كينز تشددًا ليونيل روبنز البالغ من العمر ٣٢ عامًا, الذي كان قد أصبح أستاذًا للاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد عام ١٩٣٠ ربما لم يدرك كينز قوة قناعات روبنز المتعلقة بعدم التدخل عندما اقترح في اللجنة؛ أو ربما بالغ ببساطة في تقدير صلاحياته الخاصة في الإقناع. بعد عامين من تجربته مع روبنز في لجنة الاقتصاديين, رفض مناقشة البطالة معه وأكد إنه صعب للغاية وغريب, فضلا عن أن أسباب اختلافه غريبة الأطوار ومختلفة تمامًا عن الرجل العادي, بحيث قد يكون من الصعب إبراز النقاط الحقيقية مما جعل خلافاتهم غير قابلة للتفاوض هو أن لديهم نظريات معاكسة تمامًا لأسباب الركود, إذ اشتق روبنز نظريته الاقتصادية من الاقتصاد النمساوي, بالنسبة له لم يكن الركود هو المرض الذي يحتاج إلى علاج إذ كانت بريطانيا تعاني من آثار استهلاك رأس مالها في الحرب دون تعديل مستوى معيشتها, على وفق ظروفها المتدنية, وسيكون العلاج أقل إيلاماً بكثير, إذا تمت استعادة مرونة الأجور, واتفق روبنز مع بيغو إن علاجات الركود , لا يمكنها إلا أن تؤخر التعافي من الركود ^(٤٤).

كان يوشيا ستامب (Josiah Stamp) , احد اعضاء المجلس الاستشاري الاقتصادي, وهو محافظ بنك انكلترا , والموظف العام " الأكثر احتراماً " في عصره إذ كانت معظم افكاره "كينزية", شهد أمام لجنة ماكميلان أن العودة إلى الذهب قد كبدت الصناعة البريطانية خسائر فادحة , وناقش أن تمويل العجز يمكن أن يرفع الاقتصاد من توازن التوظيف المنخفض إلى المرتفع, وفي محادثة إذاعية مع كينز في شباط من عام ١٩٣٠ , كان ستامب قلقًا من أن كينز ذهب بعيدًا في هجومه على الإقراض الأجنبي , لكنه اعترف " بلطف", انه لا يمكنه أبدًا الرد على كينز عندما يقوم بالتنظير, وكانت إجابته على الاستبيان الخاص بكينز, والمؤرخة في ٢١ ايلول , مطول للغاية , وشروطه معقدة للغاية , الى حد أنه كان عليه أن يدافع عن زملائه الاقتصاديين , إذ قدم إطاراً لتحليل العلاقة بين البطالة ومستوى الأجور الحقيقية , كتب الى كينز أن الأجور الحقيقية في حالة توازن ,عندما تكون الأرباح "طبيعية", لانه قد ينشأ عدم التوازن في الأجور الحقيقية إما بسبب التغيير في إنتاجية العمل, أو بسبب التغيير في شروط التجارة , إذ أن الحركات في أي منهما ستؤثر على القيمة الحقيقية للإنتاج للشركات ^(٤٥).

وفي هذا الصدد نفى كينز ان الأجور الحقيقية تتزايد قبل زيادة معدل الإنتاجية البريطانية، ويمكن أن تُعزى نسبة واحدة فقط من البطالة "غير الطبيعية" إلى هذا السبب، وكانت معظم البطالة، بسبب ارتفاع الجنيه الإسترليني في عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥، كما قال كينز ، يميل الميزان الأجنبي إلى الانخفاض في وقت تحاول فيه الدول زيادة الاقتراض الأجنبي ، وهكذا كان الاستثمار أقل من المدخرات من حيث الخسائر التجارية والبطالة^(٤٦).

ومن جانب اخر ، تساءل كينز بالشأن ذاته عن مقدار ما يمكن أن يفعله العمال حيال البطالة، وافر أن الأجور الحقيقية المفرطة مرتبطة بالبطالة ، لكنه نفى أن السببية تمتد من الأجور إلى التوظيف ، لم يكن الأمر أن الأجور الحقيقية المفرطة تسببت في بطالة غير طبيعية، بل إن البطالة غير الطبيعية والأجور الحقيقية المفرطة كانت من الآثار المشتركة لانخفاض الأسعار وفقدان أسواق التصدير، بسبب المبالغة في قيمة الجنيه الإسترليني، وكان الانخفاض في الإنتاج هو الذي تسبب في ارتفاع نصيب العمال من الإنتاج ، وليس جهود العمال للتعدي على الأرباح، وهكذا يبدو أن الأجور الحقيقية تأتي كنتاج ثانوي للعلاجات التي يتم اعتمادها لاستعادة التوازن، وفي ذلك الصدد اتهم كينز الاقتصاديين مثل بيغو بمعالجة مسألة الأجور فقط بعدها جزءاً من (نظرية الفترة الطويلة) للتوزيع في نظام داخلي ، مع الاحتفاظ ب (نظرية الفترة القصيرة)^(٤٧) للمال والتجارة الدولية في قسم منفصل من أذهانهم، كانت بدائل السياسة التي اقترحها تحليل كينز هي تلبية شروط التجارة المتدهورة بوساطة خفض الأجور المالية أو تحسينها عبر تقليل الضغط للإقراض للخارج أو توسيع الميزان الخارجي وفقاً لشروط التبادل التجاري المحددة، اذ يشير الأول إلى تحفيز الاستثمار في المساكن ، والثاني إلى الحماية قد تضمن العلاجات انخفاضاً في الأجر الحقيقي لمستويات معيشة العمال، ولكن في حالة العلاجات ، يأتي التخفيض الحقيقي للأجور بمثابة منتج ثانوي لحافز خارجي، وازداد كينز انه من الأفضل رفع الأسعار بدلاً من خفض الأجور، لثلاثة أسباب جوهرية أولاً، ان هناك مقاومة اجتماعية أقل للحفاظ على الأجور المالية دون تغيير عندما ترتفع تكلفة المعيشة \times في المائة ، من تقليلها ، الأجور النقدية \times في المائة مع عدم تغيير الأسعار ، ثانياً ، على الرغم من أن التخفيض بنسبة \times في المائة في الأجور المالية سيعني انخفاضاً أقل في الأجور الحقيقية ، ثالثاً، ان طريقة رفع الأسعار تلقي العبء على الطبقات العاملة وتلقي بنصيب مستحقها على فئة الريع والمستفيدين الآخرين من الدخل النقدي الثابت^(٤٨).

وتبين من وجهة نظر المصلحة الذاتية للطبقة العاملة، فإن قادة النقابات العمالية محقون في تفضيلهم لارتفاع الأسعار على تخفيض الأجور المالية بوصفها وسيلة لاستعادة التوازن

النقدي، هذا ما كان يؤمن به كينز منذ عام ١٩٢٢ وحتى اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، في تطوير قضيته المألوفة لزيادة الاستثمار في المنازل .

على وفق ذلك استخدم كينز مسودة اولية لريتشارد كان (Richard Kahn) ، السكرتير المشترك للجنة المصغرة عن المجلس الاستشاري الاقتصادي، والتي اعدّها بمساعدة كولين كلارك، الاحصائي الذي كان يعمل مساعد باحث، وعضو في اللجنة ، اذ اقترح كينز أن الإنفاق الأولي على الأشغال العامة يُنشئ تأثيراً تراكمياً من خلال زيادة القوة الشرائية الفعالة، وكان قد وضع معادلة لحساب صافي الإضافة إلى العمالة الناتجة عن استهلاك الموظفين الجدد، اذ افترض كينز أن مقدار معين من العمالة الأولية إلى قدر مساوٍ تقريباً من العمالة الثانوية، وشدد على أن حجم العمالة الثانوية لا يعتمد على كيفية تحقيق التوظيف الأساسي، ومن ثم تجاهل تحذير وزارة الخزانة بشأن الانعكاسات المحتملة للإنفاق الأولي على ثقة الأعمال واعتبر أن ١٥٠ مليون جنيه استرليني من الاستثمار الإضافي (ما يكفي لتوظيف ٧٥٠ ألفاً لمدة عام) من شأنه أن يعالج مشكلة البطالة بشكل كبير من خلال تداعياتها على إنفاق المستهلكين^(٤٩).

ونفى كينز أن يكون الإنفاق الإضافي تضخيمياً ، لكنه فشل في إدراك الأهمية الحقيقية لعمل كان في المسودة ، وهي أن برنامج الاستثمار سيخلق المدخرات اللازمة لتمويله، وكانت السمة الأكثر إثارة للجدل في ورقة كينز هو اهتمامه بالحماية، اذ تم طرح حماية التعريف بوصفها وسيلة لتحسين ميزان المدفوعات ، ومن ثم تلبية الضغط من أجل الإقراض للخارج بمعدلات الفائدة النسبية الحالية ، وشدد كينز على أثرها على زيادة الثروة الرأسمالية ، وثقة الأعمال ، والاستثمار في المنازل ، والتمكين من خفض الأجور الحقيقية برفع الأسعار بدلاً من خفض الأجور المالية، ويأتي الهجوم أكثر جوهرية على قضية التجارة الحرة مع الحجة القائلة بأن أي دولة مصنّعة من المحتمل أن تكون مؤهلة تماماً مثل أي دولة أخرى لتصنيع الغالبية العظمى من السلع ، علاوة على ذلك ، ستحافظ على صادراتها الأساسية مثل الزراعة في بريطانيا ، حتى على حساب عدم الكفاءة ، بدلاً من جعل سكان الريف مدفوعين للعيش في مدينة برمنغهام للعمل في المصانع^(٥٠).

يُظهر حشد الحجج الخاصة بفرض التعريف الجمركية أن كينز عدها الخيار الوحيد ، باستثناء التخفيض الذي لا يمكن تصوره ، الذي ترك مفتوحاً أمام الحكومة البريطانية لحماية الناس من خطورة الركود الكامل، كان هذا حكماً سياسياً صحيحاً، واكد كينز أن بعض التخفيضات قد تأتي للإنقاذ ، فالفقر المتزايد تدريجياً في البلاد سيقبل من الادخار، على سبيل المثال ، إذا التزمت بريطانيا بسياسة عدم التدخل لمدة كافية ، عندها ستقوم بزراعة الكروم الخاصة بها،

شريطة وجود بقايا من الصادرات البريطانية التي تسعد الولايات المتحدة الامريكية بوجودها ، وازداد ايضاً يمكن للحكومة تقليل وارداتها الضرورية ، فضلا عن فائض مدخراتها لتحقيق المساواة مع هذه البقايا ، ومن ثم سيتم استعادة التوازن ، وفي نهاية الاجتماع وزع كينز مسودة تقرير ربما يكون البيان الأكثر توازناً بقلمه لما قد تبدو عليه سياسة البطالة الكينزية في ذلك الوقت ، سواء من حيث تواضع ما يمكن تحقيقه من خلال توسيع الطلب او وبسبب اهتمامه بعوامل جانب العرض^(٥١).

اعطى التقرير رؤية ممتازة ، وإن كانت غير كاملة ، لظروف فعالية التدابير التي اقترحها كينز للحد من البطالة، تم فرض التوازن بسبب الحاجة إلى استيعاب التحليلات المختلفة لزملائه الاقتصاديين، و لكن هذا عزز التقرير أكثر من إضعافه ، بإجباره على مراعاة التداعيات النفسية الناتجة عن الإجراءات الحكومية، اذ رفض سياسة خفض الأجور المالية على الأسس المنصوص عليها في ورقته الأولى ، ولكن لإرضاء هندرسون وبيغو وروبنز ، حث على عدد من إصلاحات سوق العمل بما في ذلك إصلاح الممارسات التقليدية ، وإزالة العقبات أمام العمل والتنقل ، وتعديل جذري لشروط استحقاق إعانة البطالة الذي يشل حركة العمالة في الصناعات المتدهورة ، في حالة البطالة المدعومة من تدابير رفع الأسعار ، تلك التي كان من المفضل أن يكون لها قدر كبير من تأثير على العمالة وتأثير ضئيل نسبياً على الأجور الحقيقية^(٥٢).

استخدم كينز بشكل أكثر فاعلية ايضاً -معادلة كان- انفة الذكر ، لتحديد الظروف التي بموجبها يمكن أن تؤدي العمالة الأولية الإضافية إلى العمالة الثانوية، ويعتمد ذلك على مقدار الانكماش لاستعادة التوظيف الكامل من جهة، واستجابة حجم الإنتاج لحافز تغيير بسيط في السعر من جهة اخرى، لكنه اعتقد أن من المعقول ، مع مراعاة القدرة الفائضة لإنتاج كل فئة من فئات السلع تقريباً يمكن الحصول على زيادة كبيرة إلى حد ما في الإنتاج إلى تحسن طفيف إلى حد ما في الأسعار، وكان الأمر الذي يجب مراعاته هو كيف يمكن ، من الناحية العملية ، زيادة الاستثمار ، وكانت النقطة المهمة هي استعادة ثقة رجال الأعمال والمستثمرين ، وعلى وفق ذلك أخذ كينز على عاتقه تطوير مقترحات هندرسون الى مشروع من شأنه العمل على زيادة الثقة مثل موازنة الميزانية والإصلاح الجذري للإعانات المالية ، وتظهر التعريفات الجمركية على الواردات المصنعة كحل طارئ والإجراء الوحيد الذي يمكن أن يرفع الإنتاج والعمالة والأرباح معاً ، دون الإضرار بثقة رجال الأعمال ، ومن ثم تجاوز اعتراض الخزانة على الأشغال العامة^(٥٣).

استغرقت المناقشات حول مشروع كينز في اجتماعات اللجنة المصغرة التي عقدت في لندن من المدة ٧-٨ و ١٥-١٦ كانون الاول ١٩٣٠، ففي الاجتماع الثاني الموافق ٨ كانون

الاول اتهم هندرسون كينز في مسودته انه يشجع على خفض التكاليف (بما في ذلك الأجور) في الصناعة وخفض الإنفاق في الشؤون العامة , واتهم معلمه الاول بيغو بعدم الاهتمام إذا كانت هناك عملة وانتمان بريطانيان ووضح انه لا يرى سبباً كافياً لحرمان الشعب البريطاني، في وقت حرج للغاية ابان الازمة الاقتصادية ، من الراحة الكبيرة التي يمكن أن توفرها التعريفات الجمركية العامة المعتدلة من نواح كثيرة للتخفيف من وضع الميزانية ، ومساعدة مباشرة لطيفة للتوظيف الكامل ، وحافز تمس الحاجة إليه لعودة الثقة بالاستثمار من قبل رجال الأعمال^(٥٤).

تزامن اتهام هندرسون لكينز مع رفض روبنز لاقتراح التعريفات الجمركية وكان موقفه غير مقبول من قبل اعضاء اللجنة ، استمر الخلاف حتى الاجتماع النهائي في لندن في ٢٢ - ٢٣ كانون الاول ، الا ان تقرير اللجنة كان جاهزاً وقد اعده كينز بالاتفاق مع الاغلبية وتم التوقيع عليه بالإحرف الاولى يوم ٢٤ تشرين الاول و سمح كينز لروبنز بكتابة تقرير منفصل ، تمت إعادة صياغته وإعادة تشكيله ضمن إطار عمل كينز الأصلي بواسطة روبنز- بيغو- هندرسون، لقد كان التقرير النهائي للجنة بمثابة وثيقة متماسكة بشكل مدهش^(٥٥)، أعرب تقرير لجنة الاقتصاديين في المجلس الاستشاري الاقتصادي ، التي يرأسها كينز ، عن اعتراضات شديدة على تخفيض قيمة العملة بسبب ردود الافعال على الائتمان الدولي، واضاف كينز إن لا أحد من اعضاء اللجنة مستعد للتوصية به في ذلك الوقت، لكن اللجنة اقترحت ان من الضروري في المستقبل أن يتحد عدد من البلدان معاً في إجراء تغييرات جذرية في نظام العملات الدولي^(٥٦).

أكد كينز في من خلال التقرير تقديم الدعم بشكل متزايد للحماية، ووضح خط بيغو- هندرسون- روبنز ان نشأة البطالة البريطانية كانت بسبب التكيف مع اوضاع الحرب وما بعدها، بسبب جمود سوق العمل، وحصل كينز على دعم الأغلبية للحماية ، اذ دعا هو وهندرسون وستامب إلى تعريف مؤقتة بنسبة (١٠%) على الواردات لأغراض الإيرادات ، فضلاً عن تعريف وقائية على الحديد والصلب ، بشرط أن تقوم الصناعة بترشيد نفسها وفقاً لخطة معتمدة، اعترف بيغو بالحالة النظرية فيما يتعلق بالتعريفات لكنه خالف المقترحات الفعلية، وأكد روبنز بعد معارضته للتعرف ان كينز كان محقاً في وضع التعريفات بدلاً من إزالتها^(٥٧).

كان تقرير الاقتصاديين - والأكثر من ذلك المناقشة التي سبقته - مهم من الناحية الذاتية والفكرية ، ولكن لم يترك أي أثر فوري على السياسة، فبعد الاطلاع عليه من وزير الخزانة البريطانية آنذاك ، اعلن معارضته له ، ولكن على الرغم من ذلك أن هذا التقرير أكسبه بعض الشباب من حزب المحافظين وشجعه الحزب ، إلا أنه لم يتلق سوى القليل من الاستجابة من حزب العمل الذي يهيمن على التجارة الحرة ، وبذلك لا يمكن اعتبار المناقشة التي دامت خمسة

أشهر لتقرير المجلس الاستشاري الاقتصادي ناجحة و شكلت لجنة من قبل مجلس الوزراء لاعتبارها مرفوضة ووثيقة مخيبة للأمل تفتقر إلى الإجماع عليها، لكن قضية الاقتصاد السياسي العامة للحماية كانت مقنعة للغاية ولكنها بحاجة إلى تغيير الحكومة حتى يتم قبولها^(٥٨).

في الوقت نفسه ، شهدت لجنة الاقتصاديين التابعة لمجموعة دول شرق إفريقيا ، التي تم إنشاؤها في ٢ كانون الاول ١٩٣٠ ، نقاشاً حاداً حول الرسوم الجمركية، في ورقة مؤرخة في ٢١ كانون الاول للجنة، فضل كينز الحماية بوصفها وسيلة قصيرة الأجل للتخفيف من البطالة وكسياسة طويلة الأجل للصناعة. وقد تكون فوائد التعريفات الجمركية لشروط التجارة ، التي اعترف بها الاقتصاديون دائماً كنقطة أكاديمية ، أكبر بكثير مما كانت عليه بالنسبة لبريطانيا في القرن التاسع عشر لأن المكاسب من التخصص في المصنوعات كانت الآن أقل بكثير، وبعد أن قررت اغلب الدول المصنعة في العالم قدراً معيناً من الاكتفاء الذاتي ، فإن الدولة التي لا تحذو حذوها قد تدفع ثمناً في حالة عدم الاستقرار أكبر بكثير مما تكسبه من خلال التخصص، علاوة على ذلك ، اضاف كينز إن هناك صناعات أساسية معينة يجب ان نحافظ عليها، لا سيما الزراعة ، على الرغم من عدم الكفاءة النسبية ، واقترح بشكل منفصل على اللجنة مزيداً من التعريفات والمكافآت^(٥٩).

المبحث الثاني: اتصاله بالولايات المتحدة الأمريكية ومساعدته لمعالجة الازمة الاقتصادية

١٩٣١-١٩٣٢ مجلة دراسات تاريخية

واصل كينز نشاطه الاقتصادي بعد رفض تقرير اللجنة انف الذكر ، ففي شباط ١٩٣١ ، وافق كينز علناً على مخطط للرسوم على الواردات والمكافآت على الصادرات وتم تقديم هذا المخطط من قبله وآخرون في حزيران ١٩٣١ في ملحق لتقرير لجنة ماكميلان يناقش الضمانات لتمكين بنك إنجلترا من متابعة سياسة نقدية توسعية، كما اقترح كينز أو ناقش مثل هذا المخطط في أوقات مختلفة من السنة، وفي ١٩ حزيران ١٩٣١، أثار كينز هجمات قوية على التجار الأحرار من خلال الدعوة عبر مقالاته إلى وضع تعريفات على الإيرادات في مجلة نيو ستيتسمان (New Statesman)^(٦٠) وحدد السبب الذي لهذا الركود في إجماع الدول الدائنة الأخرى عن الإقراض ، ويكمن أفضل أمل لعلاج دولي هو قيادة بريطانيا للاقتصاد العالمي بعد انهيار الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٢٩ ، لكن إذا كانت بريطانيا العظمى ستستأنف القيادة ، فيجب أن تكون قوية ويجب عليها الدفاع عن موقها التبادلي ، حتى تتمكن قبل كل شيء من استئناف

القيادة المالية الشاغرة للعالم ، والتي لا يمتلك أي شخص آخر الخبرة أو الروح العامة ليحتلها، فمن شأن تعريفه الإيرادات أن تجعل التوسع ممكناً مع البقاء على الذهب من خلال الاستفادة من الميزانية واستعادة الثقة في الاستثمار ، ومن خلال تخفيف الضغط على الميزان التجاري ، توفير هامش لدفع ثمن الواردات الإضافية التي تتطلبها سياسة التوسع وتمويل القروض من لندن بشكل ضروري، ومن ثم ، فإن القوة الشرائية التي تستولي عليها بريطانيا من بقية دول العالم من خلال تقييد بعض الواردات ، ستعيدها إليها من ناحية أخرى، وفي الظروف الحالية للبطالة الجماعية ، فإن التعريف الجمركية ستزيد العمالة، كما جادل كينز بأن ، التجار الأحرار، بما يتفق مع عقيدتهم، يعتبرون تعريفه الإيرادات بمثابة حصتهم من الحديد ، والتي يمكن استخدامها مرة واحدة فقط في حالات الطوارئ، وعلى الرغم من أنه إجراء طارئ ، إلا أنه لن يتبعه عودة إلى سياسة عدم التدخل ، ولكن من خلال تخطيط قومي أكثر شمولاً^(٦١).

تعرض كينز الى هجوم شديد على اقتراحه في مجلة نيو ستيتسمان من قبل الاقتصاديين والمفكرين الليبراليين ، اذ كان هناك خطن من ردود الفعل الاول من روبنز الذي اكد على سلمية التجارة الحرة الكلاسيكية، والثاني من حزب العمال، الا انه استمر في مواجهة تلك الضغوطات لإكمال خطته العلاجية^(٦٢).

وخلال ذلك الوقت كان كينز لا يزال يتوقع انتعاش الأسعار بينما اجتاح الركود كل بلد تقريباً ، سواء كانت تجارية أو زراعية أو صناعية ، متخلفة أو متحضرة ، بالإضافة إلى إعادة تقييمه الجذري لآفاق الرأسمالية طوال عام ١٩٣١، أنفق كينز خلالها كمية هائلة من الطاقة دون جدوى ، تحت تأثير الكساد العالمي ، انتهى الأمر باستفسارات الحكومة ورفض حزب العمال صفقة أوزوالد موسلي الجديدة في حزيران ١٩٣١ اللحظة التي قرر فيها الشعب البريطاني دون قصد العودة الى الطرق القديمة لمواجهة الكساد وتجسد ذلك في مؤتمر حزب العمال في تشرين الاول ١٩٣١، اذ اكد مكدونالد ان الركود بسبب النظام الرأسمالي وفي خطابه في المؤتمر " صرخ في صوته الأستكتلندي الرخيم يا أصدقائي ، نحن لسنا قيد المحاكمة ؛ إن النظام الذي نعيش في ظله قد انهار ، ليس فقط في هذه الجزيرة الصغيرة ؛ لقد انهار في أوروبا وآسيا وأمريكا لقد انهار في كل مكان حيث كان من المحتم أن ينهار"^(٦٣).

في المقابل رفض كينز رفضاً قاطعاً فكرة الناقد والكاتب الروسي ديمتري ميرسكي (Dmítirii Mírskii) صديق زوجته ليديا ، بأن هذه الازمة كانت الأزمة الأخيرة للرأسمالية، ورفض أيضاً وجهة النظر الأرثوذكسية القائلة بأن الركود هو العلاج للازمات الاقتصادية السابقة لذا يجب السماح له بأن يأخذ مجراه ، وكان رفضه نتيجة لقناعته المتجذرة بأن الرأسمالية لم تكن

في مرحلة الانهيار ولكنها كانت غير مستقرة , وذلك جعله يعارض تمامًا الحلول المقترحة لعلاج الركود سواء أتت من الماركسية^(١٤) أو فريدريش فون هايك (Friedrich August von Hayek) اذ أشارت تلك الحلول إلى الحاجة إلى تغييرات واسعة وربما كارثية في هيكل الإنتاج , في حين أشار تحليله الخاص إلى أن العلاج يكمن في إحياء البهجة أو كما كان يسميهم "الأرواح الحيوانية" (animal spirits)^(١٥) , وهذا يعني ان عودة رجال الأعمال الى الاستثمار لم تكن بشكل عفوي , ولكن الركود سيتلاشى بمجرد مرور الوقت على الازمة ويميل إلى إحداث درجة معينة من الانتعاش الاقتصادي , ولا بد من حدوث بعض الطفرات الاقتصادية التي من شأنها أن تجعل رجال الأعمال ينظرون إلى الوضع الاقتصادي بطريقة أكثر ثقة^(١٦).

ويتبين مما سبق, ان مفارقة كينز التي لم يؤخذ بها في وقتها والتي كانت غير مقبولة من قبل معظم اقتصادي عصره , اكدت ان الازمات قد تنشأ لأسباب تافهة وقد تكون علاجاتها سهلة اذ تم التعامل معها بوضوح بعيداً عن التدخلات السياسية.

وضح كينز فكرته عن علاج الازمة الاقتصادية العالمية في مقال قدمه الى جمعية وينشستر للمقال (Winchester Essay Society) في عام ١٩٣١ , استعداداً لإلقاء محاضرة عامة في مدريد في ٩ تموز ١٩٣١ بعد ما تمت دعوته من قبل جمعية الصداقة الأنجلو-إسباني (Anglo-Spanish Friendship Society) , اذ أعلن فيها أن الكساد العالمي السائد آنذاك والبطالة الهائلة نتيجة للإخطاء الاقتصادية التي ارتكبت بعد الحرب العالمية الاولى , اذ يتوقع كينز ان هناك خطأين مهمين يحدثان الكثير من الضجيج في العالم , الاول يتعلق ببعض الاقتصاديين الذين يعتقدون أن الأمور سيئة للغاية بحيث لا يمكن حلها الا من خلال التغيير الجذري في الاقتصاد العالمي , والآخر هو تشاؤم الرجعيين الذين يعتبرون توازن الحياة الاقتصادية والاجتماعية محفوفاً بالمخاطر لدرجة يجب حوض عدد من التجارب ليتم ايجاد العلاج الصحيح.^(١٧)

استمر كينز في محاولاته لمعالجة انعكاسات الازمة الاقتصادية على بلاده بشكل خاص واوروبا بشكل عام , ففي ٢٥ تموز ١٩٣١ استعد لمغادرة لندن الى نيويورك على متن إس إس أدرياتيك (SS Adriatic), وهي أول زيارة له الى الولايات المتحدة منذ عام ١٩١٧, وقد تمت دعوته من قبل كوينسي رايت (Quincy Wright) , الاقتصادي بجامعة شيكاغو , للمشاركة في ندوة حول البطالة نظمها مؤسسة هاريس التذكارية (Harris Memorial Foundation), كانت فرصة لدراسة الظروف الاقتصادية الأمريكية بشكل مباشر وعن كثب , مضى كينز أسبوعين في نيويورك في فندق السفير (Ambassadors Hotel) , التقى خلالها

بمدير ومسؤولي البنك الاحتياطي الفيدرالي^(٦٨) الامريكي ومجموعة من المصرفيين ، وخلال مكوثه في نيويورك اعلن الرئيس الامريكي هيربرت كلارك هوفر (Herbert Clark Hoover)^(٦٩) في ٣٠ تموز ١٩٣١ خطته لمعالجة الازمة الاقتصادية من خلال تعليق جميع المدفوعات الحكومية لمدة عام واحد بما في ذلك التعويضات الالمانية^(٧٠) الناشئة عن الحرب العالمية الاولى ، اثبتت الخطة نجاحها لمدة اسبوع واحد فقط ، اذ شهدت اسواق الاسهم العالمية ازدهاراً لم يسبق له مثيل ، الا انها فشلت بمجرد أن تبين أن فرنسا كانت تواجه صعوبات اقتصادية ، بينما أشاد كينز بمبادرة هوفر بوصفها خطوة أولى لمعالجة الازمات وفي الوقت ذاته كانت النهاية الفعلية لملحمة التعويضات الالمانية ، على الرغم من انها ساهمت في افلاس البنوك ، اذ اكد كينز لشريكه السابق فالك ان البنوك الامريكية اشترت كميات كبيرة من سندات الدرجة الثانية التي انخفضت قيمتها ، وكذلك كانت سلفها المقدمة للمزارعين ولإصحاب العقارات غير مضمونة بشكل كافٍ ، وكذلك كان المودعون في البنوك قلقين للغاية بسبب الازمة لدرجة أنه لم يعد بالإمكان الحصول على صناديق الائتمان ، اذ يقدر مبلغ الامانات حوالي ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار مخزنة بالفعل في الصناديق ومن الممكن ان يتم سحبها في اي لحظة، لذلك منعت بعض بنوك نيويورك مجلس الاحتياطي الفيدرالي من رفع أسعار السندات^(٧١).

واكب كينز ردود الافعال على خطة هوفر وما احدثته من ازمة في البنوك ولذلك ألقى ثلاث محاضرات في شيكاغو ، في الايام ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ اب ١٩٣١ ، بالإضافة إلى حديثه إلى مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية بشأن خطة هوفر ، كانت المحاضرات هي السلسلة الأكثر اكتمالاً من محاضرات كينز حول اسباب الكساد الكبير ، اذ أوضح أن السمة الرئيسية للكساد الكبير كانت بسبب الاستعداد غير العادي لعمليات الاقتراض من اجل القيام بعمليات استثمار وبمعدلات فائدة عالية جداً وبالتالي انتشر الازدهار الاقتصادي الناتج من عمليات البناء والاشغال العامة ومشاريع الكهرباء والطرق والسيارات التي تربط الولايات المتحدة ببقية دول العالم ، باستثناء بريطانيا ، مما ادى ذلك الى التضخم الذي أعقبه الركود الذي سببه المجلس الاحتياطي الفيدرالي عندما رفع سعر الفائدة وبالتالي انهيار نظام وول ستريت الذي ادى الى اثار انكماشية كبيرة في اماكن اخرى من العالم وبذلك بدأ الانهيار وكان ذلك تفسير كينز الحقيقي للركود^(٧٢).

بالإضافة الى ما سبق ، شارك كينز في العديد من الاجتماعات مع الاقتصاديين في مدينة شيكاغو الذين كانوا أكثر حرصاً لتفعيل دور الاشغال العامة لعلاج البطالة في الولايات المتحدة كما اقترح كينز اعلاؤه ، وناقش مع الاقتصاديين الأمريكيين كذلك مسألة الاستقرار المالي

منذ أوائل العشرينيات فصاعدًا ، وفضل كينز العمل بالنظام الاقتصادي المغلق (الاكتفاء الذاتي) (٧٣) ابان الأزمة - الذي كانت أمريكا تقترب منه أكثر من بريطانيا- والذي يعتمد على تخفيض معدل الفائدة لان تلك الطريقة تقي بالغرض، وعلى الرغم من أن الاقتصاديين في شيكاغو وافقوا كينز على ذلك المقترح الا انه لم تظهر اي بوادر حقيقة لتنفيذه من قبل الادارة الامريكية لان الازمة الاقتصادية كانت في اوجها(٧٤).

امضى كينز عطلة نهاية الأسبوع الأخير في الولايات المتحدة مع اصدقائه في نادي الجولف (Bald Peak Country Club) في مدينة نيو هامشير ، وفي ٢٨ اب ١٩٣١ عاد كينز الى بلاده مع عدد من الاقتصاديين عن طريق مدينة ساوثهامبتون (Southampton) الواقعة جنوب بريطانيا ، ومع بداية الأزمة المالية البريطانية وأثناء وجودهم في أعالي البحار ، تلقى محافظ بنك انكلترا اودين مونتاجو (٧٥) برقية من محافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي هاريسون يبلغه فيها عن قلقه من الانخفاض المفاجئ في سعر صرف الجنيه الإسترليني ، بعد نشر تقرير لجنة ماكميلان في ١٣ ايلول الذي اكدت فيه على توصية من اجل اتباع سياسة نقدية للسيطرة على الاسعار المحلية اكثر من سعر الصرف وكانت بمثابة اعتراف رسمي ولو كان متأخرًا باقتراح كينز الذي ذكره سابقاً في كتاب الاصلاح النقدي الصادر في عام ١٩٢٣ (٧٦).

وفيما يتعلق بمسألة العلاجات الفورية للركود ، انقسمت اللجنة الى مجموعتين ، الاولى كانت مناصرة لكينز والتي اقترحت تنمية رأس المال عن طريق فرض التعرفة على الايرادات ، واقترحت الاخرى تخفيض قيمة العملة ، وهو ما رفضته مجموعة كينز في ظل الظروف الخاصة لبريطانيا، وبالتالي اعتُبر التقرير انتصاراً لكينز ، وعلى الرغم من ذلك الانتصار الا ان بوادر الازمة البريطانية بدت واضحة، اذ كان لدى بنك لندن ائتمان قصير الأجل قدره ٢٥٤ مليون جنيه إسترليني كان الجميع يعلم أن البنك يقدم القروض على المكشوف لفترة طويلة الاجل ، ولكن مع تجميد أصول لندن قصيرة الأجل في ١٥ ايلول تم طرح مسألة الملاءة المالية للحكومة وتوقع تقرير أيار الصادر في ١٨ ايلول عجزاً في الميزانية بلغ ١٢٠ مليون جنيه إسترليني واقتصاديات تتطلب ٩٧ مليون جنيه إسترليني ، بما في ذلك تخفيض بنسبة ٢٠% من معدل الفائدة لإعانة البطالة، وبعد ذلك تبين أن العجز المتوقع هو ١٧٠ مليون جنيه إسترليني ، ولذلك عد المستثمرون ان البنوك البريطانية مكان غير امن للحفاظ على اموالهم(٧٧).

على عكس الأزمة المالية لعام ١٩١٤ ، عندما تم استدعاؤه إلى لندن كما ذكرنا سابقا ، اجتاز كينز أزمة عام ١٩٣١ في مدينة تيلتون(Tilton) وكتب له رئيس الوزراء البريطاني

رامزي ماكdonald في ٢ اب يطلب منه إرسال تقريره عن اللجنة الاقتصادية المنشور في ايار عام ١٩٣٠ الا ان كينز رفض ذلك وحث ماكdonald بشدة على عدم محاولة تنفيذ التقرير ، لأسباب كان قد قدمها منذ مدة طويلة بشأن ازدهار الجنيه الإسترليني ، وكان مستعداً لوضع خطة بديلة لمعالجة الازمة عن طريق تخفيض التكاليف وتخفيض قيمة العملة بنسبة ٢٥% على الأقل، وفي ذلك الصدد نشر مقال في مجلة (New Statesman) اكد فيه على ان الانخفاض في القوة الشرائية سيضيف ٢٥٠-٤٠٠ من العاطلين عن العمل الى نسب البطالة ويقلل من عائدات الضرائب ، وبالتالي تقليل الادخار في الميزانية من ١٢٠ مليون جنيه إسترليني إلى ٥٠ مليون جنيه إسترليني. وتابع كينز ، " ان الحكومات ابان ازمة الكساد العالمي تعاني من عجز كبير في ميزانياتها ولذلك يجب اتباع سياسة نقدية من شأنها مواصلة الاقتراض لصندوق البطالة، وفرض تعريفات على الايرادات" (٧٨).

لم يكن هناك إشارة في مقاله الوارد اعلاه عن تخفيض قيمة العملة، وفي رسالة أخرى إلى ماكdonald أرفق بها النسخة النهائية من مقالته اكد فيها ان الوضع الراهن يتطلب الحفاظ على المعيار الذهبي ، وأنه شخصياً سيدعم أي سياسة شريطة أن يكون القرار مصحوباً بعلاج جذري، وقد رأى ماكdonald في تردد كينز على أنه نصيحة لتنفيذ توصيات تقرير ايار ، فضلاً عن ذلك اقترح فولك أن يقوم صندوق الاستثمار المستقل ببيع الدولار لشراء الجنيه الإسترليني ، ولعلاج الازمة حصل بنك إنجلترا على ائتمانات مؤقتة من بنك فرنسا وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لاستعادة استقراره ، وبالتالي حاول مجلس الوزراء الموافقة على حزمة اقتصادية كشرط للحصول على قرض إضافي من نيويورك عن طريق الوسيط جي بي مورجان (JPMorgan) ، ووافقت نيويورك على القرض بشرط اعداد برنامج يحقق الاستقرار والتوازن في الميزانية السنوية لبريطانيا (٧٩).

أيد مجلس الوزراء بأغلبية خمسة عشر صوتاً مقابل خمسة ، اقتراح كينز بفرض التعرفة الجمركية على الايرادات للمساعدة في تحقيق التوازن في الميزانية واكد كينز ان الحكومة البريطانية لو تبنت تلك الطريقة والاستراتيجية لعلاج الازمة لتعرضت لضغوط شديدة من قبل المعارضين ، لاسيما ان رئيس الوزراء ماكdonald لم يستطع إقناع بقية الوزراء في حكومته بادخار حوالي ٥٦ مليون جنيه إسترليني من الرصيد الذي تم تحقيقه من خلال الضرائب لتقديم الاعانة المالية وتقليل نسب البطالة إلى حد كبير ، ولذلك قدم استقالته الى قصر باكنغهام حيث تمكث العائلة الملكية في ٢٤ ايلول ليبرر موقفه في الدفاع عن الجنيه الإسترليني ، ولم يحدث ذلك الا بتنفيذ اقتراح كينز ، الا ان الحكومة العمالية فشلت ودعا رئيس وزرائها ماكdonald الى

انتخابات عامة فاز بها في ظل حزب المحافظين وانفصل عن الحزب الذي يقوده ، وفي ٢٧ اب وافق مجلس الوزراء الجديد على برنامج التخفيضات وبعد يومين جمعت قروضاً بلغ مجموعها ٨٥ مليون جنيه إسترليني من نيويورك وباريس لاستعادة التوازن في الميزانية^(٨٠).
لم يقتنع كينز بعلاج الحكومة ، ففي ٢٤ ايلول ١٩٣١ حث على تعديل ضوابط الاستيراد ، وفي الوقت ذاته اعتقد ان مسألة تخفيض العملة اصبح امراً مرغوباً فيه وفي ٢٦ ايلول كتب في مجلة (New Statesman) مقال وضح خلاله إذا كانت الحكومة الجديدة جادة في الحفاظ على نظام المعيار الذهبي فعليها أن تعقد على الفور مؤتمراً دولياً لعلاج الانكماش برمته وفي هذه الأثناء يجب على بريطانيا أن تفرض ضوابط على تصدير رأس المال ، وفي ١٦ ايلول تلقى كينز دعوة من قبل مجموعة من السياسيين بما فيهم أوزوالد موسلي^(٨١) ، وألقى خطاباً في اجتماع مجلس النواب البريطاني ، أكد فيه ان السياسة النقدية المتبعة بعد الحرب العالمية الاولى على مدار اثني عشر سنة قد قادت بريطانيا الى الازمة الاقتصادية ويجب اتباع طرق للعلاج والخروج من الازمة ، وكان موسلي هو الشخص الوحيد الذي وقف الى جانب كينز وايد اقتراحاته من اجل فرض تعرفه على الإيرادات للنهوض بالاقتصاد البريطاني ، وأكد موقفه في خطاب له امام البرلمان في ١٨ تشرين الاول ١٩٣١ وضح فيه ضرورة العودة الى الصناعة والانتاج لإعادة استقرار لان التراجع المستمر والانهيار الوهمي التام يعرقل اعداد الميزانية السنوية او محاولة توازنها ، ولذلك فإن الحل الوحيد لموازنة الميزانية هو فرض التعرفة على الإيرادات ، الا انه لم يكن بإمكان اي عضو في مجلس النواب ضمان الحفاظ على الميزانية على أساس الإيرادات لفترة طويلة^(٨٢). بالإضافة الى ذلك ، شدد موسلي على اقتراح كينز فيما يخص البطالة بقوله "يجب أن نتبنى طريقة موازنة ميزانيتنا التي دعا إليها السيد كينز وغيره من الاقتصاديين والتي تتمثل ببساطة في الاستمرار في الاقتراض لتوفير صندوق التأمين ضد البطالة ، أو الاقتراض لتوفير أعمال بناء واشغال عامة لإعطاء فرص للعمالة والتقليل من نسب البطالة "، و اضاف كذلك انه يمكن تحقيق الفائض في الميزانية من خلال فرض التعرفة على الإيرادات^(٨٣).

جاءت الأزمة التي تنبأ بها كينز في وقت أقرب بكثير مما توقعه ، ففي ٢٠ تشرين الاول ، أخبر بنك إنجلترا الحكومة البريطانية بأنه لا يمكن الاحتفاظ بالبورصة بعد عطلة نهاية الأسبوع، في يوم الاثنين ، ٢١ تشرين الاول ١٩٣١ ، طبق وزير الخزانة فيليب سنودن قرار ونستون تشرشل قبل ست سنوات وعلق التحويل الى الخارج وتم الاستغناء عن قاعدة الذهب والعودة الى الجنيه الاسترليني، وعلق كينز على ذلك القرار قائلاً : "استأنفت بريطانيا هيمنتها

المالية على العالم"، كما علق في مقال كتبه في تشرين الاول ١٩٣١ ، وضح فيه فشل بريطاني للمرة الثانية في الاعتماد على الذهب وليس العملة المتداولة ، اذ اكد أن عودة بريطانيا إلى الذهب في عام ١٩٢٥ بسعر صرف مبالغ فيه قد وضع السياسة النقدية على المحك وفي وضع من المستحيل ان تصمد امامه ، اذ كان من المستحيل فرض سعر بنكي مرتفع بما يكفي لخفض الأجور ، ومن ناحية أخرى ، كان من الممكن أن يتسبب فرض سعر فائدة أقل مما كان عليه في خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في وقت أقرب بكثير من وقوعها في ازمة عالمية ، وازداد ان سداد الديون العاجلة او الآجلة كان في وضع غير امن (٨٤).

بينما اتخذ المجتمع المالي في نيويورك وجهة نظر مختلفة عن كينز ، اذ رأى المصرفي الامريكي توماس لامونت (Thomas Lamont) ان الحكومة البريطانية لم ترتكب خطأ في العودة إلى معيار الذهب عام ١٩٢٥ وكان الخطأ في السماح للنقابات العمالية بعد الإضراب العام بفرض سلم صارم للأجور على الصناعات البريطانية ودعم البطالة الناتجة عن طريق الإعانة ، وكان الثمن تراكم قصير المدى للديون وعدم سداد القروض (٨٥).

في خضم تلك الاحداث ، كان كينز يمارس حياته الخاصة بشكل طبيعي اذ استقبل هو وليديا صديقه الاقتصادي سيدني ويب وزوجته بياتريس ويب في منزلهم للحديث عن الاوضاع الاقتصادية ، بعد ما كتبت له بياتريس إلى في ٣ تشرين الثاني ١٩٣١ بشأن مخاوفها من ظهور حرب طبقيية بين طبقات المجتمع البريطاني في ظل البطالة وانخفاض الاجور وتخريب مستوى المعيشة من قبل حزب رأسمالي منظم وهو حزب العمال ، ومن ناحية أخرى ، تخريب غير مقصود للمشروع الرأسمالي من قبل حزب العمال النقابي ، لاحظت ليديا أن محادثات كينز مع بياتريس كانت ممتعة جداً فيما يخص اللجان الملكية ومحادثات حزب العمال (٨٦).

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١ اقترحت الحكومة اجراء انتخابات عامة بعد ما لمع نجم المحافظون ، والذين كانوا حريصين على إجراء انتخابات تمنحهم تقويضاً بالحماية ، ومن جانبه بذل كينز قصارى جهده لتقوية موقف مكدونالد كي يبقى في منصبه ، وحث الحكومة الوطنية على البقاء في منصبه لمدة ستة أشهر للتعامل مع مسألة العملة ، والمؤتمر الهندي ، ومؤتمر نزع السلاح قبل تغيير الحكومة ، وفي ٥ كانون الاول ١٩٣١ ، تناول الغداء مع رئيس الوزراء مكدونالد ، قبل الذهاب إلى لويد جورج (Lloyd George) (٨٧) ، الا ان جميع محاولاته باءت بالفشل ففي ٦ كانون الاول تم حل البرلمان وفي ٢٧ كانون الاول، اجتاحت الحكومة الوطنية ، التي ناشدت للحصول على مساعدة لاذعة من وزير الخزانة سنودن للتبديد

ببرنامج حزب العمال باعتباره بلشفي وكان ذلك اعظم انتصار انتخابي للمحافظين _الحكومة الوطنية_ في التاريخ البريطاني ، اذ فازت بـ ٥٥٢ مقعداً مقابل ٤٦ لحزب العمال^(٨٨). كانت الحكومة الجديدة مع مخططات كينز لإيجاد الحلول الناجعة من اجل خروج بلاده من الازمة الاقتصادية بأقل الخسائر ، لذلك وافقت وبشكل رسمي على سفره الى الولايات المتحدة الامريكية بوصفه احد اعضاء المجلس الاستشاري الاقتصادي على رأس وفد يضم مجموعة من الاقتصاديين في ١٥ اذار ١٩٣٢ لكي يلتقي بالخبراء الاقتصاديين هناك ، للاطلاع على اخر مستجدات الازمة والحلول المقررة لإنهائها ، وفي اجتماع مع الاقتصاديين الامريكيين في ٢٧ اذار، كرر كينز عليهم مسألة الالغاء الكامل للتعويضات او ايقاف استيفائها من المدينين لمدة سنة على الاقل لكي يستطيعوا مواجهة الازمة ، لاسيما المانيا التي تعاني من ضرر اقتصادي كبير^(٨٩) ، ونتيجةً لذلك وافق الرئيس الامريكي هربرت هوفر على ايقاف المدفوعات لعام كامل من حزيران ١٩٣٢- حزيران ١٩٣٣، من اجل التخفيف من حدة الازمة ، وبالتالي كانت تلك الخطوة بمثابة انتصار كبير لكينز في طريقه لمعالجة الازمة الاقتصادية في بلاده ، واكد ان الفوضى التي تركتها معاهدة فرساي عام ١٩١٩^(٩٠) قد تم تنظيمها من خلال ايقاف الدفع لمدة من الزمن ، عاد كينز بعد تلك الزيارة المثمرة الى كامبريدج لمزاولة نشاطه الاكاديمي والاقتصادي^(٩١).

كان كينز في جميع اقتراحاته ومعالجاته مهتما بدرجات متفاوتة وفي أوقات مختلفة، بجوانب عدة اهمها الغاء الديون التي اقترتها معاهدة فرساي على الدول الاوربية كخطوة اولى للتخلص من الزمة الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي والاوربي بشكل خاص ، وشدد كذلك على تفعيل دور العلاقات الأوروبية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وخاصة العلاقات الأنجلو- أمريكية ، لتحقيق هذه الأهداف، ونجح بالفعل في نهاية المطاف بالحصول ما يرنوا اليه منذ انتهاء الحرب العالمي الاولى اذ حصلت موافقة الادارة الامريكية على عدم استيفاء الديون لمدة سنة كاملة لتستعيد الدول الاوربية اقتصادها من جديد وتتخلص من الازمة الاقتصادية التي انهكت قواها .

الخاتمة

مثل عام ١٩٢٩ حدوث الازمة الاقتصادية العالمية التي كانت بداية لمرحلة جديدة شهدها العالم آنذاك، وقادت الى تبني نظم اقتصادية جديدة تختلف بشكل جذري عن النظم السابقة، ولم يكن ذلك بمعزل عن فكر كينز وتوجهاته الاقتصادية، بوصفه كان احد الاقتصاديين

البريطانيين التابعين الى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية , فمع بداية الازمة الاقتصادية اخذ كينز يفكر في ابتكار نظام اقتصادي اخر، يحول دون تكرار المشكلات الاقتصادية السابقة، التي أطرت العلاقات الانجلو-امريكية وانتشلت الولايات المتحدة الامريكية والعالم الرأسمالي من الازمة الاقتصادية التي تسببت في حدوثها، وكل ذلك يشكل مرحلة مستقلة في دور كينز واثر افكاره وطروحاته على الاقتصاد العالمي، اذ قادته الازمة الى تقديم حلول ومعالجات واقعية طبقت اغلبها على ارض الواقع والتي كانت تتال استحسان الساسة في الحكومة البريطانية , بينما لم يطبق البعض منها ومن اهمها خطته لإعادة تأهيل الاقتصاد الاوربي ابان الازمة الاقتصادية وبعدها والتي كانت تعتمد بشكل كبير على الغاء الديون بين الحلفاء والاكتفاء الذاتي فضلا عن القضاء على البطالة وهذا ما لم تقتنع به الولايات المتحدة الامريكية الدائن الاكبر للدول الاوربية خلال الحرب العالمية الاولى.

الهوامش

١- الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩: الكساد الكبير او الانهيار الكبير، وهي ازمة اقتصادية حدثت في عام ١٩٢٩ واستمرت حتى مدة الاربعينيات من القرن العشرين، وتعتبر من اكبر واشهر الازمات الاقتصادية العالمية، اذ بدأت في الولايات المتحدة الامريكية مع انهيار سوق الاسهم وكان تأثيرها مدمراً على كل الدول، اذ انخفضت التجارة ومتوسط دخل الفرد، عود حدوث الازمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية إلى أن النظام الحر يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي فأصحاب رؤوس الأموال أحرار في كيفية استثمار أموالهم وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعاً، وهذا ما يمكن أن نسميه فقدان المراقبة والتوجيه. وبالتالي فإن فائض الإنتاج يحتاج إلى أسواق للتصريف. وعندما تختل العلاقة بين العرض والطلب في ظل انعدام الرقابة تحدث فوضى اقتصادية تكون نتيجتها الحتمية أزمة داخل الدولة. للتوسع ينظر:

Dulls Foster, Americans rise to world power 1898-1954, New york, 1963

ابتسام كاظم وادي الخفاجي، الازمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٢ ؛ إيمان متعب محي التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

٢- جون ماينارد كينز: اقتصادي بريطاني ، ولد عام ١٨٨٣ في كامبريدج وهو الابن الاكبر للاقتصادي نيفيل دي كينز وزوجته فلورنس دي كينز، تلقى تعليمه الاولى في ايتون ومن ثم حصل على منحة لدراسة الرياضيات في جامعة كامبريدج عام ١٩٠٢ وتخرج فيها عام ١٩٠٥ وحصل على شهادة الماجستير في الاحتمالية عام ١٩٠٩ ، اصبح موظفاً في مكتب الهند عام ١٩٠٩ ومن ثم عين موظفاً في وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩١٥

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية

العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

، ساهم في دعم المجهود الحربي لبلاده طوال الحرب ، ومن ثم قاد الوفد الاقتصادي المشارك في مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ وعمل على اعادة هيكلة واعمار الاقتصاد الاوربي بعد الحرب، استقال من وزارة الخزانة في ١٥ حزيران ١٩١٩ اعتراضاً على البنود المجحفة لمعاهدة فرساي مع المانيا ، عاد الى عمله في جامعة كامبريدج كمحاضر في الاقتصاد وساهم في كتابة النظريات الاقتصادية المعروفة بالنظرية الكينزية، توفي عام ١٩٤٦. للتوسع ينظر: عباس فنجان صدام الامارة، مساعي جون ماينارد كينز في تطوير الاقتصاد البريطاني وانعكاسه على دول اوربا الغربية ١٩١٤-١٩٢٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٢.

³ - R.F. Harrod ,The Life Of John Maynard Keynes , New York , 1953.

⁴ -Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986, P. 248.

^٥ - ابتسام كاظم وادي الخفاجي ، الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.

^٦ - شوقي عطى الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، القاهرة، ٢٠٠٠.

⁷ - Allen Thomas Bohnell , German Control over International Economic Relations , 1930-1940 , University of Illinois Press , U.S.A. , 1940.

^٨ - الشيوعية: نظرية اجتماعية وحركة سياسية ترمي إلى السيطرة على المجتمع ومقدّراته لصالح أفراد المجتمع بالتساوي ولا يمتاز فرد عن آخر بالمزايا التي تعود على المجتمع، وهي أيديولوجية اجتماعية وسياسية وفلسفية واقتصادية يسارية، هدفها إنشاء دولة يتمحور فيها المجتمع حول الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات لكل فرد في المجتمع على أساس الحاجة، والقضاء على الطبقات الاجتماعية المتباينة. للتوسع ينظر:

Massimiliano Trentin and Matteo Gerlini, The Middle East and the Cold War: Between Security and Development. Newcastle: Cambridg Scholars Publishing, 2012.

^٩ - الفاشية: تيار سياسي وفكري من أقصى اليمين، ظهر في أوروبا في العقد الثاني من القرن العشرين، له نزعة قومية عنصرية تُمدّد الدولة إلى حدّ التقديس، ويرفض نموذج الدولة الذي ساد أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر القائم على الليبرالية التقليدية والديمقراطية البرلمانية التعددية، للتوسع ينظر: روبرت اون باكستون ، تشريح الفاشية، ترجمة عهود بنت خميس، الجزائر ، ٢٠١٩، ص ٤٩.

¹⁰ - Martin Gilbert , Britain and Germany between the wars , London , 1964 , P.20.

¹¹ - J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and East 1914-1956, New York, 1972, vol. II, p.25.

^{١٢} - بنك التسويات الدولية: أقدم مؤسسة مالية دولية، تعمل على دعم الجهود التي تبذلها المصارف المركزية في سعيها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ويعد مصرفاً للمصارف

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

المركزية، حيث يتدخل أحيانا كوسيط يتمتع بثقة عالية بين هذه المصارف لتمكينها من إتمام صفقاتها المالية. للتوسع ينظر:

Roger auboin, the bank for international settlements, 1930-1955, new jersey, 1955.

¹³- Robert Skidelsky , John Maynard Keynes 1883-1946 Economist, philosoph , statsman, New York , 2003, P.220

¹⁴ - Robert Skidelsky , Op .Cit. , p.220.-*

¹⁵- Robert Skidelsky , Op .Cit. , p.220

¹⁶- كامبريدج : مدينة تقع في مقاطعة كامبريدجشير في شرق إنجلترا، يبلغ عدد سكانها حوالي ١٣٠،٩٠٠ نسمة وتشتهر بجامعتها (جامعة كامبريدج)، والتي تعد إحدى أعرق وأفضل الجامعات على مستوى العالم. للتوسع ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

¹⁷- Donald moggridge , the collected writings of john maynard keynes , activities 1931-1939 , world crises and policies in britain and america , volume xxi , n. 123.

¹⁸-.A. L. Rowse, M.r Keynes and the Labour Movement , London, 1936, p.56.

¹⁹- .C. H. Hession, John Maynard Keynes: A Personal Biography , New York, 1984.p.234.

²⁰-Chapbers Frank , the Ago of Conflict 1914 - 1943 , 3 rd Edition, Harcour Bruce , New York , 1962. , p 76.

²¹- Derek H. Aldcroft , The European Economy 1914-2000 ,London , 2001,P.29.

²²- رامزي ماكدونالد: سياسي ورجل دولة بريطاني ، ولد عام ١٨٦٦ في لندن ، عمل مدرساً في لندن ومن ثم أصبح كاتباً وصحفياً، انضم الى حزب العمال عام ١٨٩٥ ، وأصبح زعيماً للحزب عام ١٩١١ واستقال عام ١٩١٤ ، أصبح رئيساً للوزراء لمدة تسعة اشهر من كانون الاول ١٩٢٣- تموز ١٩٢٤ ، وعاد مرة اخرى الى المنصب عام ١٩٣٥ ، توفي عام ١٩٣٧ . للتوسع ينظر:

Kevin Morgan , Ramsay Macdonald , Haus Publishing, United Kingdom, 2006

²³- C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 26 January 1929, P.399.

²⁴- Robert Skidelsky , OP. Clt,P.173.

²⁵- David laidler, skidelskys keynes:a review essay , european journal of the history of econmic thought , vol.9,no.1,2002,P. 97

²⁶-C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 26 January 1930 , P.399.

²⁷ - Robert Skidelsky , OP. Clt,P.173.

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية
العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

²⁸– Lewis, W. Arthur, Economic Survey 1919–1939, Uniwir University Book, London, 1965

²⁹– C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 6 March 1930 , P.399.

³⁰–L.G .Brandon, J. M. Keynes , London, 1972.

³¹– Robert Skidelsky , OP. Cit,P.173.

³²–Peter Barberis, The Keynesian Revolution at Whitehall: An Assessment, London,1987

³³ – C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 21 October 1931, P.399.

^{٣٤} – هيربرت هندرسون: خبير اقتصادي بريطاني, ولد في جلاسكو وتلقى تعليمه فيها ومن ثم التحق بجامعة كامبريدج , وانضم الى المجلس الاستشاري الاقتصادي عام ١٩١٩, واصبح محاضرا في كامبريدج عام ١٩٢٣ , ومن ثم شغل العديد من المناصب حتى وفاته عام ١٩٥٢. للتوسع ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009

³⁵ – Donald Markwell, OP.Cit,P.57.

^{٣٦} – فيليب سنودين: سياسي ورجل دولة بريطاني, ولد عام ١٨٦٤ في لندن يوكشاير , تلقى تعليمه الاولي فيها , وفي عام ١٨٨٦ عين في مكتب لجمع الضرائب , ومن ثم اصبح كاتباً لحزب العمل البريطاني بين عامي (١٩٠٣-١٩٠٦) , شغل منصب وزير الخزانة من عام (١٩٢٤-١٩٢٩), توفي عام ١٩٣٧. للتوسع ينظر:

Keith Laybournand David James, Philip Snowden: The First Labour Chancellor of the Exchequer , Bradford Libraries , 1987.

³⁷ –Robert Skidelsky , OP. Cit,P.173.

^{٣٨} – اوزوالد موسلي: سياسي بريطاني , ويعرف عموماً بمؤسس اتحاد الفاشيين البريطاني كان عضو البرلمان لهارو من ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٤ ولسميثويك من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٣١, وكذلك مستشار دوقية لانكستر في حكومة حزب العمل من ١٩٢٩-١٩٣١.

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

³⁹– Dan P. Silverman , Hitler's Economy: Nazi Work Creation Programs, 1933–1936 , Harvard University Press , 1998 , p.40.

⁴⁰ –C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 11 October 1930 , P.399.

⁴¹ – C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 11 October 1930 , P.421.

^{٤٢} – آرثر سيسيل بيغو: اقتصادي انكليزي, ومؤسس لكلية الاقتصاد في جامعة كامبريدج, ولد في جزيرة وايت في شمال بريطانيا عام ١٨٧٧, حصل على منحة دراسية في كلية هارو عام ١٨٩٦, وتخرج منها عام ١٩٠٠ ودرس الاقتصاد على يد ألفريد مارشال والذي خلفه عام ١٩٠٩ كأستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج,

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية
العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

تولى عدد من اللجان الاقتصادية وأهمها لجنة كونليف الملكية لضريبة الدخل عام ١٩١٩، توفي عام ١٩٥٩.
للتوسع ينظر :

Lan Kumekawa , The First Serious Optimist Arthur Cecil Pigou the Birth of Welfare Economics , Princeton University Press , 2017

43- Ernest Bogart , Economic History of Europe 1700-1939 , London , 1942 , p.54.

44 – Robert Skidelsky , OP. Cit,P.219.

45- Donald Markwell, John Maynard Keynes and International Relations, Oxford University Press, New York , 2006, p.294.

46- Robert Skidelsky, Op. Cit., P.349.

47- David Felix , OP.Cit,P.231.

48 – R. Skidelsky , John Maynard Keynes, The Economist as Savior, 1920-1937 ,London,1992,P.38.

49 –C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 11 October 1930 , P.399

50- C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 11 October 1930 , P.401.

51 – Robert Skidelsky, Op. Cit., P.345.

52- C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 11 October 1930 , P.399

53- David Felix , OP.Cit,P.231.

54- Robert Skidelsky, Op. Cit., P.435.

55- Robbins Money, Trade and International Relations , London, 1971, P.111.

56- Donald Markwell ,OP.Cit.P.145.

57 – Robbins Money , OP.Cit.P.145.

58 – Robert Skidelsky , Op .Cit., P.237.

59 – C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 21 December 1930 , P.429.

60- R. Skidelsky , John Maynard Keynes, The Economist as Savior, 1920-1937 ,London, 1992,P.35.

61 – Robert Skidelsky , OP. Cit,P.187.

62 –C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 21 December 1930 , P.429.

63- C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 21 June 1931 , P.429

٦٤- الماركسية: مجموعة من المفاهيم والافكار والطروحات ذات طابع فلسفي وايديولوجي اوجدها الفيلسوف الاقتصادي كارل ماركس في القرن التاسع عشر، لمتابعة حركة المجتمع في ظل الثورة الصناعية، أصبحت الماركسية فكراً سياسياً ونظماً اقتصادياً عالمياً بعد عام ١٩١٧ مع قيام ثورة البلشفية في روسيا. ومن ثم، أصبحت العقيدة الماركسية ومنها الماركسية- اللينينية اتجاهاً سياسياً عالمياً يسعى إلى إرساله جزء من الدول

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية

العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

المساعدة لهذه الإيديولوجيا، على حين كانت الدول الرأسمالية تسعى إلى تدميرها بوصفها عدواً رئيسياً لها. للتوسع ينظر: مجموعة من المؤلفين، الماركسية الغربية وما بعدها، تحرير: علي عبود المحمداوي، بغداد، ٢٠١٤؛ نوره كطاف هيدان، النظرية الماركسية: الاسس والتقييم، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد ١، العدد ٥، ٢٠٢٠.

^{٦٥} - الأرواح الحيوانية : هو المصطلح الذي استخدمه جون ماينارد كينز فيما بعد في كتابه عام ١٩٣٦ النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد لوصف الغرائز والميول والعواطف التي تؤثر ظاهرياً على السلوك البشري وتوجهه والتي يمكن قياسها مثل ثقة المستهلك. منذ استخدام المصطلح من قبل كينز انتشر وأُعتبر أن بعض المشاعر تُنتج من قبل الأرواح الحيوانية.

⁶⁶ - Robert Skidelsky , Op .Cit. , p.220.

⁶⁷ - C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 30 July 1931 , P.429

^{٦٨} - البنك الاحتياطي الفيدرالي: أسس في ٢٣ كانون الاول ١٩١٣ بموجب قانون الاحتياط الفيدرالي بعد سلسلة من الأزمات المالية (وخصوصاً تلك التي وقعت عام ١٩٠٧) حيث برزت الحاجة إلى إخضاع النظام المالي لرقابة , هو النظام المصرفي المركزي للولايات المتحدة. يتألف من مجلس المحافظين، ولجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) و١٢ بنكاً احتياطياً في الولايات المتحدة، حيث يدير الفيدرالي السياسات النقدية وأسعار الفائدة والمعروض النقدي في البلاد. ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

^{٦٩} - هيربت كلارك هوفر: الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية , ولد في ولاية أوهايو الأمريكية في ١٨٧٤ , درس الهندسة وعين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى رئيساً للمجلس الأعلى للاغاثة والتموين الأمريكي , وفي عام ١٩٢٨ عين وزيراً للتجارة وفاز في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٢٨ وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٣٢ , وفي عام ١٩٤٦ عين رئيساً للجنة مقاومة المجاعات الأمريكية، وتوفي عام ١٩٦٤. للتوسع ينظر: عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسة، ج١-٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٤، ص ١٨٢.

^{٧٠} - للتفاصيل ينظر :

عباس فنجان صدام الامارة، المصدر السابق , ص ٢٣١.

Berghahn V.R. , Modern Germany : Society , Economy and Politics in the Twentieth Century , Cambridge University Press , London , 1982.

^{٧١} - اثمار كاظم سهيل الربيعي ، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمار الألمانية ١٩١٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢، ص ١٢٣.

C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 30 June 1931 , P.429.

⁷² - Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986, P. 248.

^{٧٣}- الاقتصاد المغلق : يقصد به أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية. للتوسع ينظر :

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

⁷⁴ -Robert Skidelsky , Op .Cit., P.235.

^{٧٥}- **اودين مونتاجو**: سياسي بريطاني، ولد عام ١٨٧٩ في لندن، وتلقى تعليمه فيها، انضم الى الحزب الليبرالي عام ١٩٠٦ واصبح عضواً في البرلمان البريطاني في العام نفسه ، ومن ثم عين وكيل وزارة مكتب الهند من عام(١٩١٠-١٩١٤)، وبحلول الحرب العالمية الاولى اصبح مستشاراً مالياً لوزارة الخزانة ومحافظاً لبنك انكلترا ، وفي عام ١٩١٧ اصبح وزيراً للخارجية الهندية، استقال من المناصب الحكومية عام ١٩٢٢، وتوفي عام ١٩٢٤. للتوسع ينظر :

Sir Sigismund David Waley ,Edwin Montagu and the Balfour Declaration, London ,1964

⁷⁶ - C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 28 August 1931 , P.429.

⁷⁷ - group of authors , Essays on John Maynard Keynes , Cambridge, 1975,P.67.

⁷⁸ - Quoted : Robert Skidelsky, Op. Cit., P.477.

⁷⁹ - Johan Burton , keynes general theory : fifty yeays on ,institute of Economic AFFAIRS, london , 1986, P.23.

⁸⁰ -C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations 24-28 August 1931 , P.443

⁸¹- David Felix , OP. Cit., P.53.

⁸²- Robert Skidelsky , Op .Cit., p.226.

⁸³ - Quoted : group of authors, Op. Cit., P.213.

⁸⁴- C.W,VOL.19 , Report on Financial Conversations October 1931 , P.453

⁸⁵ - David Felix , OP. Cit., P.59.

⁸⁶ - Quoted: Group of authors, Op. Cit., P.181

^{٨٧}- **لويد جورج**: وهو سياسي بريطاني محنك ، ولد عام ١٨٦٣ درس في مؤسسة قانونية في ويلز وتخرج منها وممارس المحاماة وهو في سن ٢٢ من عمره ، انتخب عام ١٨٩٠ عن حزب الاحرار ، عدّ معارضاً راديكالياً للحرب في جنوب افريقيا (حرب البوير ١٨٩٩-١٩٠٢) ، دخل عام ١٩٠٥ في حكومة هنري كامبل رئيساً لهيئة التجارة ، ثم اصبح عام ١٩٠٨ وزير للخزانة في وزارة هربرت اسكويث حتى عام ١٩١٦، ورئيساً للوزراء للمدة ما بين عامي ١٩١٦ او ١٩٢٢ ، كان عضواً فاعلاً في مجلس العموم رغم عدم شعبيته توفي عام ١٩٤٥. للتوسع ينظر: نغم سلام ابراهيم، العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

(ابن رشد) , جامعة بغداد, ٢٠٠٦, ص٢٦؛ ضمياء عبد الرزاق خضير, لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة تكريت, ٢٠٠٩.
88 – J. Graham Jones, Lloyd George and the Suffragettes, at British Journal of Liberal History, 10 March 1990, p. 25.

المصادر:

اولا: الوثائق الاجنبية المنشورة:

أ-مجلدات كينز :

1. DONALD MOGGRIDGE , THE COLLECTED WRITINGS OF JOHN MAYNARD KEYNES , ACTIVITIES 1931-1939 , WORLD CRISES AND POLICIES IN BRITAIN AND AMERICA , VOLUME XX.I.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. ابتسام كاظم وادي الخفاجي ، الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية ١٩٢٩-١٩٣٣, رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.
٢. اثمار كاظم سهيل الربيعي ، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمار الألمانية ١٩١٩-١٩٣٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠٠٢.
٣. إيمان متعب محي التميمي, الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, الجامعة المستنصرية, ٢٠٠٣.
٤. بطوش لطيفة, مؤتمر الصلح وتداعياته على العلاقات الأوربية ١٩١٩-١٩٣٩, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة (الجزائر), ٢٠٠٦.
٥. ضمياء عبد الرزاق خضير, لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة تكريت, ٢٠٠٩.

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢

٦. عباس فنجان صدام الامارة, مساعي جون ماينارد كينز في تطوير الاقتصاد البريطاني وانعكاسه على دول اوربا الغربية ١٩١٤-١٩٢٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, ٢٠٢٢.

٧. نغم سلام ابراهيم, العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية (ابن رشد) , جامعة بغداد, ٢٠٠٦.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

١. روبرت اون باكستون , تشريح الفاشية, ترجمة عهد بنت خميس, الجزائر , ٢٠١٩.

٢. شوقي عطى الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم , تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة , القاهرة , ٢٠٠٠.

٣. مجموعة من المؤلفين, الماركسية الغربية وما بعدها, تحرير: علي عبود المحمداوي, بغداد, ٢٠١٤.

٤. نوره كطاف هيدان, النظرية الماركسية: الاسس والتقييم, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, الجامعة العراقية, المجلد ١, العدد ٥, ٢٠٢٠.

رابعاً الكتب الأجنبية:

1. A. L. Rowse, M.r Keynes and the Labour Movement , London, 1936.
2. A. J. rounson, The British Economy 1914-1957, London, 1960.
3. Allen Thomas Bohnell , German Control over International Economic Relations , 1930-1940 , University of Illinois Press , U.S.A. , 1940.
4. Berghahn V.R., Modern Germany: Society, Economy and Politics in the Twentieth Century , Cambridge University Press, London , 1982.
5. Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986.
6. Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986.

7. C. H. Hession, John Maynard Keynes: A Personal Biography , New York, 1984.
8. Chappers Frank , the Ago of Conflict 1914 – 1943 , 3 rd Edition, Harcour Bruce , New York , 1962
9. Dan P. Silverman , Hitler's Economy: Nazi Work Creation Programs, 1933-1936 , Harvard University Press , 1998
10. David laidler, skidelskys keynes:a review essay , european journal of the history of econmic thought , vol.9,no.1,2002.
11. Derek H. Aldcroft, The European Economy 1914-2000, London, 2001
12. Donald Markwell, John Maynard Keynes and International Relations, Oxford University Press, New York , 2006.
13. Dulls Foster, Americans rise to world power 1898-1954, New york, 1963
14. Ernest Bogart , Economic History of Europe 1700-1939 , London , 1942
15. group of authors, Essays on John Maynard Keynes, Cambridge, 1975.
16. J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and East 1914-1956, New York, 1972.
17. J. Graham Jones, Lloyd George and the Suffragettes, at British Journal of Liberal History, 10 March 1990
18. Keith Laybournand David James, Philip Snowden: The First Labour Chancellor of the Exchequer , Bradford Libraries , 1987
19. Kevin Morgan, Ramsay Macdonald, Haus Publishing, United Kingdom, 2006
20. L.G .Brandon, J. M. Keynes , London, 1972.

21. Lan KumeKawa , The First Serious Optimist Arthur Cecil Pigou the Birth of Welfare Economics , Princeton University Press , 2017.
22. Lewis, W. Arthur, Economic Survey 1919-1939, Uniwir University Book, London, 1965.
23. Martin Gilbert, Britain and Germany between the wars, London, 1964.
24. Massimiliano Trentin and Matteo Gerlini, The Middle East and the Cold War: Between Security and Development. Newcastle: Cambridg Scholars Publishing, 2012
25. Peter Barberis, The Keynesian Revolution at Whitehall: An Assessment, London,1987.
26. R. Skidelsky , John Maynard Keynes, The Economist as Savior, 1920-1937 ,London, 1992.
27. R.F. Harrod ,The Life Of John Maynard Keynes , New York , 1953.
28. Robbins Money, Trade and International Relations , London, 1971.
29. Robert Skidelsky , John Maynard Keynes 1883-1946 Economist, philosoph , statsman, New York , 2003
30. Roger auboin, the bank for international settlements, 1930-1955, new jersey, 1955.
31. Sir Sigismund David Waley ,Edwin Montagu and the Balfour Declaration, London ,1964

خامسا: الموسوعات العربية:

١. عبد الوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ج١-ج٧, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٩٤.

سادسا: الموسوعات الاجنبية:

1. Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

دور جون ماينارد كينز في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا ابان الازمة الاقتصادية
العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢



مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies